



جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص : مالية المؤسسة

الموضوع :

**فعالية الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء المالي للمؤسسات
الاقتصادية الجزائرية
(دراسة حالة شركة الاسمنت-بني صاف)**

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت اشراف:

من إعداد الطالبين:

درويش عمار

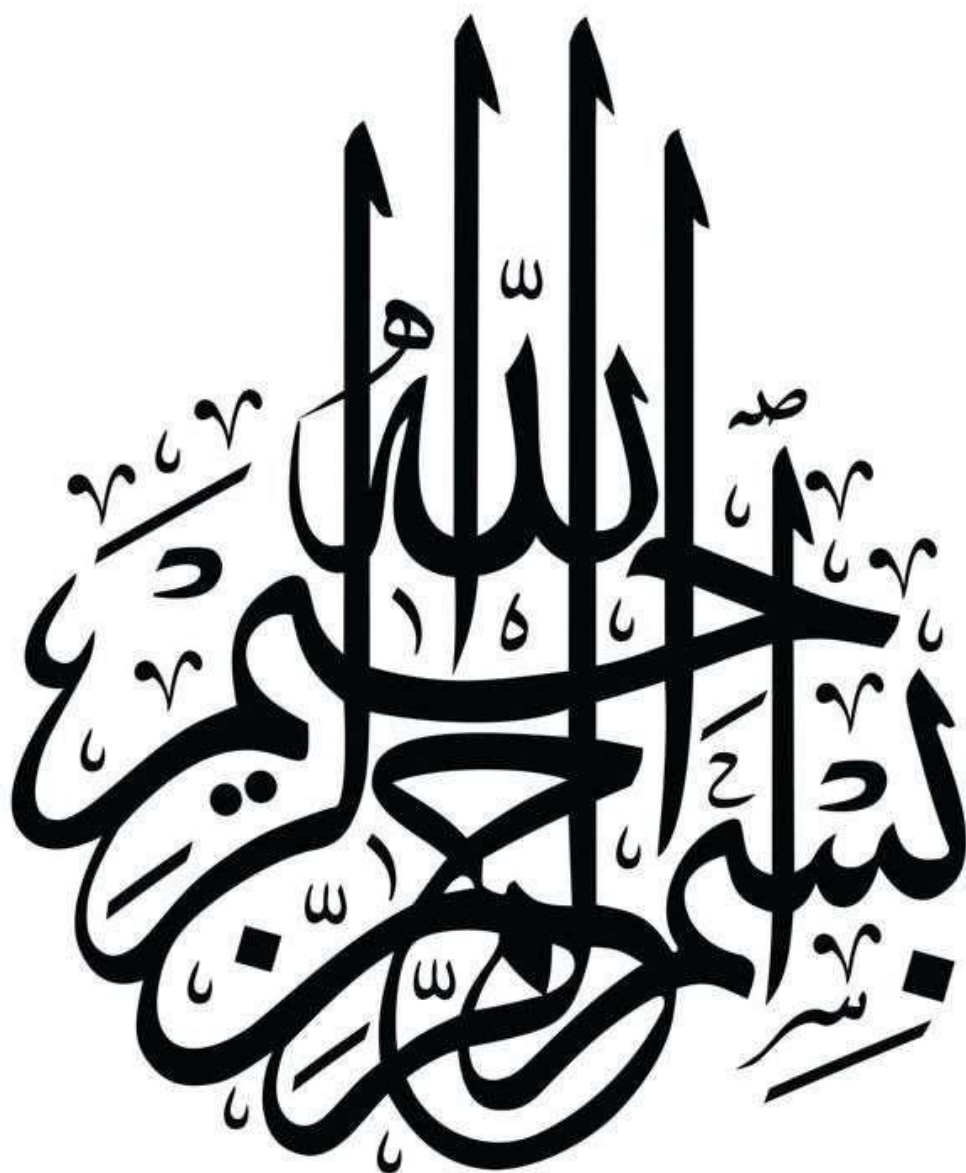
غربي محمد الأمين

يحياوي صلاح الدين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الصفة
الأستاذ (ة): مخضار سليم	رئيساً
الأستاذ (ة): درويش عمار	مشرفاً
الأستاذ (ة): مهداوي هند	ممتحناً

السنة الجامعية 2025-2026





الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي وتعب سنوات الدراسة إلى:

إلى من كان سندي الأول في الحياة، إلى أبي العزيز، الذي علّمني معنى الصبر والاجتهاد، وغرس في نفسي حب العلم والطموح، فكان دعمه وتشجيعه أعظم دافع لي.

إلى نبع الحنان والعطاء، أُمي الغالية، التي كانت دعواتها ترافقني في كل خطوة، فكانت سببًا في قوتي ونجاحي.

إلى إخوتي وأفراد عائلتي الكريمة، الذين شاركوني لحظات التعب والأمل، وساندوني بكل حب وصدق.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة، وكان لتوجيهاتهم أثر كبير في إنجاز هذا العمل.

إلى كل صديق وفيّ وقف إلى جانبي وشجعني على الاستمرار وتحقيق هدفي.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمي ومساندتي خلال مسيرتي الدراسية.

أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا من الله تعالى أن يجعله خطوة مباركة في طريق النجاح والعلم.



قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	البسملة
II	الاهداء
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	ملخص
أ	مقدمة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي
6	تمهيد
9	المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية والأداء المالي
11	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية، أهدافها ومقوماتها
16	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي
20	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي
23	المبحث الثاني: العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي
23	المطلب الأول: دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول وضمان دقة البيانات المالية
26	المطلب الثاني: أثر فعالية الرقابة على ترشيد التكاليف وتعظيم الأرباح
28	المطلب الثالث: المخاطر المالية الناتجة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية
29	المبحث الثالث: الدراسات العربية والأجنبية
30	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
34	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
39	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والفجوة البحثية والقيمة المضافة
46	خلاصة الفصل الأول
47	الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف
49	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة الميدانية

51	المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة
53	المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
59	المطلب الثالث: تحليل خصائص العينة
60	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة
63	المطلب الأول: تحليل نتائج عبارات الاستبيان
69	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
78	خلاصة الفصل الثاني
80	الخاتمة
84	قائمة المصادر والمراجع
89	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1-1	جدول المقارنة بين الدراسات السابقة	36
جدول 2-2	درجات مقياس ليكرت الخماسي	47
جدول 2-3	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والمستبعدة والمقبولة	48
جدول 2-4	محاور الاستبيان	49
جدول 2-5	ارتباطات عبارات الرقابة الداخلية مع المتغير الكلي	50
جدول 2-6	ارتباطات عبارات الأداء المالي مع المتغير الكلي	52
جدول 2-7	ارتباطات عبارات المحور الثالث مع المتغير الكلي	53
جدول 2-8	معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة	54
جدول 2-9	توزيع عينة الدراسة حسب المسار الأكاديمي	56
جدول 2-10	توزيع العينة حسب مجال العمل داخل المؤسسة	57
جدول 2-11	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	58
جدول 2-12	توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي	60
جدول 2-13	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	62
جدول 2-14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الرقابة الداخلية	64
جدول 2-15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الأداء المالي	66
جدول 2-16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث	69

72	العلاقة الارتباطية بين المتغيرين	جدول 2-17
73	معامل الارتباط والتحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع	جدول 2-18
75	تحليل التباين لخط الانحدار (ANOVA)	جدول 2-19
77	قيم معاملات خط الانحدار	جدول 2-20

قائمة الاشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
57	توزيع عينة الدراسة حسب المسار الأكاديمي	الشكل 1
58	توزيع العينة حسب مجال العمل داخل المؤسسة	الشكل 2
60	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	الشكل 3
61	توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي	الشكل 4
63	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	الشكل 5
76	ملائمة خط الانحدار	الشكل 6
77	المدرج التكراري لبواقي الانحدار المعيارية	الشكل 7

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع فعالية الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتباره من المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام متزايد في ظل التطورات الاقتصادية والمنافسة المتزايدة التي تواجهها المؤسسات. حيث أصبحت الرقابة الداخلية أداة أساسية لضمان حسن سير النشاطات، حماية الأصول، تحسين جودة المعلومات المالية، والحد من الأخطاء والتجاوزات، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمؤسسة.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية، من خلال التعرف على مختلف مكونات الرقابة الداخلية ودورها في تعزيز الكفاءة والفعالية المالية، إضافة إلى دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء المالي كالربحية، السيولة، المردودية، والاستمرارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع إجراء دراسة ميدانية على مستوى شركة الإسمنت بني صاف، حيث تم توزيع 50 استبياناً على عينة من العاملين بالمؤسسة، واسترجاع 39 استبياناً صالحاً للتحليل. كما تم الاعتماد على برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي، حيث تساهم الرقابة الداخلية في تعزيز كفاءة العمليات المالية والإدارية، التقليل من المخاطر، تحسين اتخاذ القرارات، وضمان مصداقية المعلومات المالية. كما بينت النتائج أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تساعد في تحقيق أهدافها المالية والتنظيمية.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتطوير آليات المتابعة والتقييم المستمر، مع الاهتمام بتكوين الموارد البشرية واعتماد الأنظمة الحديثة في الرقابة والتسيير المالي، بما يساهم في رفع مستوى الأداء المالي وتحقيق الاستقرار والاستمرارية للمؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الأداء المالي، المؤسسة الاقتصادية، التسيير المالي.

Abstract

udy investigates the impact of internal control on the financial performance of Algerian This st economic institutions, with a case study of the Beni Saf Cement Company. Using questionnaire data analyzed through SPSS, the results showed a significant positive tionship between effective internal control and financial performance. The study rela making, and -concludes that strong internal control enhances efficiency, supports decision reduces risks. It recommends strengthening control systems and adopting modern .ustainable financial performancement practices to achieve smanage

Keywords: Internal control, financial performance, economic enterprise, financial management.



تعدّ المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن بيئة شديدة التعقيد تتسم بتصاعد حدة المنافسة وتسارع التحولات الاقتصادية والمالية، وهو ما يفرض عليها تبني أساليب تسيير حديثة تقوم على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد. ويُعتبر الأداء المالي من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، إذ يجسّد قدرتها على تحقيق الربحية، والحفاظ على توازنها المالي، وضمان استمرارية نشاطها .

وفي هذا السياق، تبرز أهمية نظام الرقابة الداخلية باعتباره أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لتحسين جودة التسيير المالي ورفع كفاءة الأداء. فلا يقتصر دور الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء والانحرافات فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الوقاية منها، وضمان سلامة العمليات المالية، وتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية، إضافة إلى التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها .

كما يسهم هذا النظام بفعالية في دعم عملية اتخاذ القرار المالي، من خلال توفير معلومات دقيقة وملائمة في الوقت المناسب، مما يمكّن الإدارة من التخطيط السليم، وترشيد النفقات، وتحسين استغلال الموارد المالية. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل توسع حجم المؤسسات وتعدد هيكلها التنظيمية، إضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي يستدعي وجود آليات رقابية فعالة تحدّ من المخاطر المالية وتعزز الشفافية.

وقد شهدت أنظمة الرقابة الداخلية تطورا ملحوظا، خاصة مع اعتماد الأطر الحديثة مثل نموذج COSO ، الذي ركّز على تكامل عناصر الرقابة وربطها بإدارة المخاطر وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، بما فيها الأهداف المالية. بناء على ذلك، أصبحت الرقابة الداخلية أداة استراتيجية تسهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي، مثل العائد على الاستثمار، والسيولة، وهيكل التمويل وغيرها من المؤشرات التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة.

وانطلاقا مما سبق، تبرز أهمية دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحليل أثره على الأداء المالي للمؤسسات، باعتبارها من المواضيع الحيوية في مجال مالية المؤسسة، خصوصا في ظل التحديات الراهنة التي تتطلب تعزيز مبادئ الحوكمة وتحقيق الكفاءة المالية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي من خلال تحليل مكوناته المختلفة وتأثيره على المؤشرات المالية للمؤسسة .

إشكالية الدراسة

كيف يؤثر نظام الرقابة الداخلية بمكوناته على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟ وما مدى فعاليته في تحسين مؤشرات الأداء المالي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما درجة فعالية نظام الرقابة الداخلية في دعم تحقيق الكفاءة والفعالية المالية داخل مؤسسة الإسمنت بني صاف؟
 - ما طبيعة العلاقة بين مستوى الأداء المالي وتطور نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة؟
 - هل يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟
 - هل يعدّ الأداء المالي عاملاً محفزاً لتطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية داخل مؤسسة الإسمنت بني صاف؟
- . الفرضيات :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع مبررات ذاتية:

تم اختيار موضوع فعالية الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء المالي لكونه يتوافق بشكل مباشر مع تخصص مالية المؤسسة، حيث يركز هذا التخصص على دراسة مختلف الآليات المالية والإدارية التي تساهم في تحسين أداء المؤسسات. كما أن الرقابة الداخلية تعد من الأدوات الأساسية لضمان سلامة العمليات المالية وترشيد استخدام الموارد. إضافة إلى ذلك، يتيح هذا الموضوع فرصة لتطبيق المعارف المكتسبة في مجال التحليل المالي والرقابة والتدقيق، مما يساهم في تعزيز الجانب العلمي والمهني للباحث.

ب- المبررات الموضوعية:

تتمثل المبررات الموضوعية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- السعي إلى فهم وتحليل مؤشرات الأداء بمختلف أنواعها ودورها في تقييم نشاط المؤسسة؛
- التعرف على أسس وأنظمة الرقابة والتحكم الإداري وأهميتها في تحسين الأداء المالي؛
- إبراز مدى التكامل بين المؤشرات المالية وغير المالية ودورها في دعم عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- إبراز الأهمية الجوهرية لنظام الرقابة الداخلية باعتباره ركيزة أساسية لضمان حسن سير المؤسسة وتعزيز الانضباط التنظيمي والإداري؛
- توضيح الدور الفعال لنظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي من خلال تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد والحد من المخاطر المالية؛
- تحليل طبيعة العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومستوى الأداء المالي بما يساعد على فهم آليات التأثير المتبادل بينهما؛
- تمكين الباحث من التحكم في مختلف المؤشرات المالية وغير المالية واستخدامها كأدوات تحليل لتقييم أداء المؤسسة؛
- المساهمة في الكشف عن الانحرافات المرتبطة بالمؤشرات غير المالية التي قد تؤثر على الأداء المالي، مع اقتراح سبل معالجتها.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة، والإجابة عن التساؤلات المطروحة، واختبار الفرضيات المتعلقة بفعالية نظام الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء المالي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه

الأنسب لمثل هذه الدراسات، حيث يسمح بوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها بالاعتماد على المعطيات الميدانية، ومن ثم الوصول إلى نتائج قابلة للتفسير والتعميم النسبي.

وفي الجانب التطبيقي، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم استمارة استبيان موجهة إلى عينة من موظفي شركة الإسمنت بني صاف، خاصة العاملين في المصالح المالية والمحاسبية، نظرا لارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة :

تم تحديد حدود الدراسة وفق ثلاثة أبعاد رئيسية ،وذلك كما يلي:

1- الحدود الموضوعية:

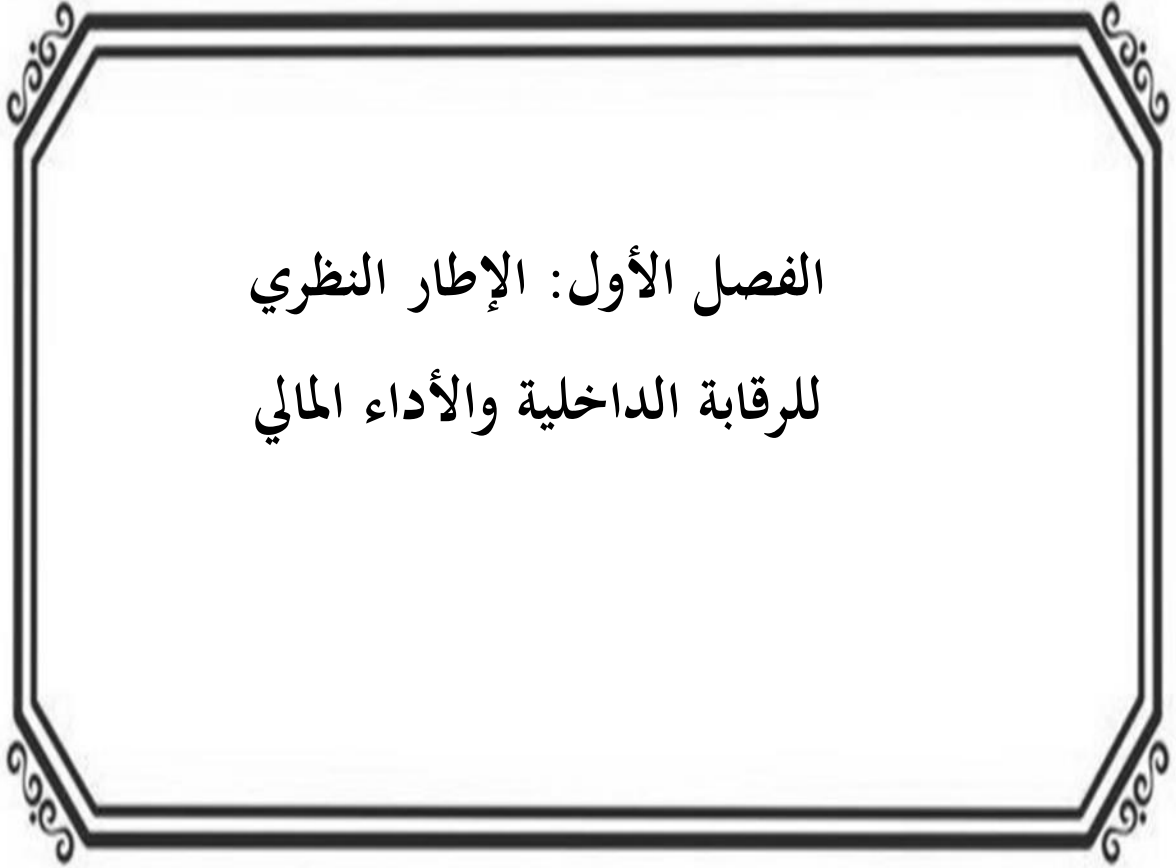
تتمثل في دراسة وتحليل العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي داخل المؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على إبراز مدى تأثير عناصر الرقابة الداخلية في تحسين مؤشرات الأداء المالي داخل المؤسسة محل الدراسة.

2- الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة الميدانية على شركة الإسمنت بني صاف، وذلك من خلال آراء موظفيها، خاصة العاملين في المصالح ذات الصلة بالمجال المالي والمحاسبي.

3- الحدود الزمنية:

أجريت هذه الدراسة خلال فترة من 22 مارس الى 28 مارس تم خلالها الحصول على الموافقة لإجراء الدراسة الميدانية داخل المؤسسة الإسمنت بني صاف، ثم تحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الاستبيان وتوزيعها على الباحثين، يلي ذلك جمعها، ثم تفريغ البيانات ومعالجتها وتحليلها إحصائيا وصولا إلى النتائج النهائية.



الفصل الأول: الإطار النظري
للمراقبة الداخلية والأداء المالي



تهيد:

تسعى المؤسسات الحديثة إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير المستمر والمنافسة المتزايدة، الأمر الذي جعلها بحاجة إلى أنظمة إدارية ورقابية فعالة تساعد على حماية مواردها وضمان حسن استغلالها. ومن بين أهم هذه الأنظمة نجد نظام الرقابة الداخلية الذي يعد من الركائز الأساسية في تحسين الأداء الإداري والمالي، حيث يساهم في الحد من الأخطاء والتجاوزات، وضمان مصداقية المعلومات المالية، وتعزيز عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

كما يعتبر الأداء المالي من أهم المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها واستغلال مواردها بطريقة فعالة، إذ يمثل أداة أساسية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة وقياس قدرتها على تحقيق الأرباح والاستمرار في النشاط. لذلك أصبحت العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي محل اهتمام العديد من الباحثين، باعتبار أن فعالية نظام الرقابة الداخلية تنعكس بشكل مباشر على تحسين الأداء المالي ورفع مستوى الكفاءة داخل المؤسسة.

وعليه، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالرقابة الداخلية والأداء المالي، من خلال عرض ماهية الرقابة الداخلية وأهدافها ومكوناتها، ثم التطرق إلى مفهوم الأداء المالي ومؤشراته وأهميته، إضافة إلى إبراز العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي ومدى تأثيرها على فعالية المؤسسة وتحقيق أهدافها.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي

يعدّ التعرف على ماهية نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي خطوة أساسية لفهم دورهما داخل المؤسسة. إذ يمثل نظام الرقابة الداخلية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الأصول وضمان سلامة العمليات ودقة المعلومات، في حين يعكس الأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة. ويسعى هذا المبحث إلى توضيح المفاهيم الأساسية لكلا المتغيرين بما يمهد لدراسة العلاقة بينهما.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية، أهدافها، ومقوماتها

تعدّ الرقابة الداخلية من المفاهيم الأساسية في الإدارة والمحاسبة، نظرا لدورها في ضمان سلامة الأنشطة وتحقيق أهداف المؤسسة. وقد أسهم نموذج لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي في تقديم إطار متكامل يوضح مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها ومقوماتها الأساسية. ويهدف هذا المطلب إلى عرض مفهوم الرقابة الداخلية وفق هذا النموذج، مع إبراز أهدافها ومكوناتها الرئيسية، بما يساعد على فهم دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

أولاً: تعريف الرقابة

مفهوم الرقابة ذو الأصل الأنجلوسكسوني يحمل عدة معانٍ، فهو يعني قدرة التحكم والتحكم في علم التسيير، أو هو القدرة على مواكبة التغيرات الطارئة في المحيط المتحرك باستمرار، كما يقصد به أيضاً القدرة على تقويم السلوكيات وتحسين الأداء.

يقول "ALAZARD-C" أن رقابة التسيير تبحث عن إدراك ووضع وسائل معلوماتية موجهة لتمكين المسؤولين من التصرف وتحقيق التنسيق الاقتصادي العام بين الأهداف والوسائل وما هو محقق، لذا يجب اعتبارها نظاماً معلوماتياً لقيادة وتسيير المؤسسة كونه يراقب فعالية ونجاعة الأداء لبلوغ الأهداف، كما يعرفها معجم المعاني الجامع وقاموس المعجم الوسيط على أنها "القيام بالمراقبة والإشراف على عمل".

وفي مجال الإدارة ومن الناحية المالية يعرفها قاموس المعجم الوسيط على أنها "التحقق من أن الإنجاز يسير وفق الخطط الموضوعة والأهداف المحددة".

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي

وتعرف أيضا على أنها قياس الأداء الفعلي للأفراد وللتصرفات المبرمة بالمنظمة على حد سواء للتأكد من مدى الالتزام بالقرارات والتعليمات والتوجيهات التفصيلية المتعلقة بالخطة المعتمدة ووفقا لمعايير مناسبة محددة سلفا. (بوشيخي ، 2020، ص 382)

ثانياً: تعريف الرقابة الداخلية

عرفت الرقابة الداخلية وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (400) على أنها تتمثل في "كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة، والتي تتضمن الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول واكتشاف الغش والخطأ ودقة السجلات وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب." (بوشيخي ، 2020، ص 382)

وتعرف الرقابة الداخلية حسب معهد المدققين الأمريكي بأنها "نشاط تقييمي مستقل داخل المنظمة، يهدف إلى دراسة وتقييم مجموعة واسعة من الأنشطة نيابة عن المنظمة، ويشمل العمليات المالية وغير المالية، ومدى الالتزام بسياسة المنظمة القانونية، وتقييم الكفاءة التشغيلية وتحديد ومتابعة الغش في المنظمة" (بوقارة ، بوشريعة، 2023، ص138)

وتعرف أيضا على أنها "تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرفي المراقبات الأخرى".

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية. (نعمة كاظم حسين، 2020، ص 900) .

ومن التعاريف الأكثر شمولية الذي تبنته الجمعيات المهنية في العالم هو تعريف لجنة رعاية المؤسسات COSO إذ عرفت الرقابة الداخلية بأنها "عمليات تنشأ من مجلس الإدارة والأفراد الآخرون في المؤسسة والتي تهدف إلى إعطاء تأكيد معقول وليس مطلقا حول تحقيق المؤسسة لأهداف كفاءة العمليات ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومدى الاعتماد على التقارير".

ثالثا: خصائص الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص التي يمكن من خلالها تحديد درجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة، وتتمثل هذه الخصائص في: (عطا الله أحمد سويلم الحسان، 2009، ص 46).

1. الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من العمليات: حيث تكون الرقابة الداخلية عبارة عن رقابة داخلية مبنية كجزء من نظام المؤسسة وكجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة في تحقيق أهدافها بشكل مستمر.

2. الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان: فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، لأن مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين لذلك نجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دوراً هاماً في تحقيق ذلك.

3. الرقابة الداخلية تعطي تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً: إذا ما الإدارة أن تصمم وتطبق الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتاتها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإن أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف الشركة لأن ثمة عوامل خارجية عن نطاق السيطرة وتأثير الإدارة تؤثر على مقدرة الشركة في تحقيق أهدافها.

أربعاً: مقومات ومكونات الرقابة الداخلية

1- مقومات الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية السليم بمجموعة من المقومات والمتمثلة فيما يلي (توام، 2016، صص 33-34)

وجود خطة تنظيمية سليمة: يجب أن تتضمن الخطة تحديد المسؤوليات والصلاحيات، وأن تكون قابلة للتنفيذ دون تدخلات مستقلة، ويتوقف شكل الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المؤسسة وحجمها، ولا بد أن يراعي فيه البساطة والمرونة لقابلية أي تطورات مستقبلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي

وجود نظام محاسبي سليم: يشمل النظام المحاسبي تصميم السجلات والدفاتر المستخدمة، وتحديد المستندات اللازمة وخطة سيرها في المراحل المختلفة، ووضع دليل مناسب للحسابات بحيث يكفل سرعة التعرف على الحسابات وتسجيل العمليات في الدفاتر، واستخدام الوسائل الآلية والحسابات الإلكترونية للوصول إلى صحة ودقة البيانات المحاسبية، الأمر الذي يدعم نظام الرقابة الداخلية.

تحديد الاختصاصات والمسؤوليات: وهذا عن طريق تقسيم العمل والفصل بين المهام الذي يمثل الضمان الأمثل النوعية للرقابة الداخلية، حيث يسمح هذا الفصل بالتمييز بين الشخص الذي يقرر والشخص الذي ينفذ، فهو وسيلة وقائية مانعة من أي خطأ أو خلل في سير العمل ويسمح باكتشاف ومنع غير المخالفات المرتكبة.

كفاءة الموظفين: كفاءة الموظفين تؤدي إلى عدم ارتكاب الأخطاء والمخالفات أو تقليلها وإعداد تقارير مالية سليمة، كما يجب توفير التدريب المستمر للموظفين لتمكينهم من أداء الأعمال الموكلة إليهم وتوفير حماية للعمل والعاملين والإحلال السريع عند الحاجة .

استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية: وهذا يؤدي إلى سرعة إنجاز الأعمال المحاسبية والتقليل من الأخطاء ورفع كفاءة العمل المحاسبي .

تقييم الأداء: حيث يتم مراقبة الأداء بطريقة مباشرة بأن يقوم كل مسؤول بمتابعة أداء مرؤوسيه، أو بطريقة غير مباشرة بالاستعانة بأدوات الرقابة المختلفة من موازنات تقديرية أو تكاليف معيارية أو تقارير الكفاية الإنتاجية.

قسم فعال للمراجعة الداخلية: فالمراجعة الداخلية الجيدة تمثل ضماناً ضد المخاطر المحيطة.

وتتمثل شروط فعالية المراجعة الداخلية فيما يلي:

- الموضوعية والاستقلالية عن الوظائف والأنشطة التي تقوم بمراجعتها، بما يضمن حياد الأحكام والنتائج .
- كفاءة المرجعين الداخليين من خلال امتلاكهم المؤهلات العلمية والخبرة المهنية اللازمة .
- شمولية المراجعة الداخلية، إذ تشمل مختلف الأنشطة والوحدات والأقسام داخل المؤسسة، ولا تقتصر على مجال محدد فقط .
- وجود برنامج للمراجعة، حيث يجب على قسم التدقيق الداخلي إعداد برنامج سنوي للمراجعة والمصادقة عليه من طرف الإدارة العامة .

• ميثاق التدقيق الداخلي (La Charte d'Audit) ، ويقصد به الوثيقة التي تحدد بدقة مهام وظيفة التدقيق الداخلي، وسلطاتها، ومسؤولياتها، بما يتوافق مع المعايير المهنية المعتمدة.

التمييز بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي:

تعدّ الرقابة الداخلية نظاما متكاملًا من السياسات والإجراءات والوسائل التي تضعها الإدارة بهدف حماية الأصول، وضمان دقة المعلومات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية والالتزام بالقوانين. أما التدقيق الداخلي فهو نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسينه، من خلال الفحص والتحليل وتقديم التوصيات للإدارة. وعليه، فالرقابة الداخلية تمثل منظومة وقائية مستمرة، بينما التدقيق الداخلي يعد وظيفة تقييمية واستشارية تعمل على فحص تلك المنظومة ورفع كفاءتها.

ويتبين مما سبق أن جودة نظام الرقابة الداخلية وفعالية التدقيق الداخلي تتوقفان على مدى توفر هذه المقومات بصورة متكاملة، لما لذلك من أثر مباشر في تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة.

خامسا: أهداف الرقابة الداخلية

تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تضمن سلامة سير أنشطة المؤسسة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي:

1. حماية أصول المؤسسة: من خلال وضع إجراءات تكفل الحفاظ على الممتلكات المادية والمالية والمعنوية من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستخدام.
2. ضمان موثوقية التقارير المالية: وذلك عبر توفير معلومات محاسبية دقيقة وصادقة وفي الوقت المناسب، بما يدعم عملية اتخاذ القرار.
3. تحقيق الكفاءة والفعالية التشغيلية: من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين مستوى الأداء وتقليل الهدر والتكاليف غير الضرورية.
4. ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الداخلية: بما يحد من المخاطر القانونية والتنظيمية التي قد تواجه المؤسسة.

5. الحد من الأخطاء والغش واكتشافها في الوقت المناسب :عبر وضع ضوابط وإجراءات رقابية تقلل من فرص وقوع الانحرافات.

وفي إطار نموذج COSO، تصنف أهداف الرقابة الداخلية ضمن ثلاث فئات رئيسية هي:

- . أهداف تتعلق بفعالية وكفاءة العمليات ،
- . أهداف تتعلق بموثوقية التقارير المالية ،
- . أهداف تتعلق بالالتزام بالقوانين والأنظمة (الجنة

COSO، 2013)

ومن أهدافها:تؤدي قوة نظام الرقابة الداخلية إلى كفاءة وفعالية، ومتابعة وتقييم أنشطة المؤسسة وإلى الرفع من كفاءة أداء العاملين، إضافة إلى أنه يتسبب في بلوغ اهداف النهائية المسطرة المعدة من قبل إدارة المؤسسة. كما يختصر من مجال المراجعة والاختبارات وكل الجهود التي يقوم بها كل من المراجع الخارجي ومساعديه، كون وجود نظام رقابة فعال يدفع بالمراجع الخارجي إلى اقتصار مجال المراجعة عن طريق إجراء مراجعة اختبارية بدلا من مراجعة شاملة، وهو ما يؤدي إلى اكتشاف الانحرافات والأخطاء قبل وقوعها وإمكانية تجنبها. (جدي 2017، ص 2017،

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي (المفهوم، الأبعاد، وأهمية قياسه)

يعدّ الأداء المالي من أهم المؤشرات التي تعتمد في تقييم نجاح المؤسسة وفعالية إدارتها، لما له من دور محوري في عكس مدى كفاءة استغلال الموارد المالية وتحقيق الأهداف المسطرة. فالمؤسسة لا يمكنها ضمان الاستمرارية والبقاء في بيئة تنافسية متغيرة إلا من خلال تحقيق توازن مالي قائم على الربحية، والسيولة، وحسن التسيير .

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى توضيح ماهية الأداء المالي من خلال تحديد مفهومه، واستعراض أبعاده الأساسية، وإبراز أهمية قياسه باعتباره أداة تشخيصية تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات، بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة .

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يعدّ الأداء المالي من المفاهيم المحورية في مجال الإدارة المالية، كونه يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة وفعالية في ظل الموارد المتاحة والقيود المفروضة عليها. ويقصد بالأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج المالية المرجوة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية، والتحكم الرشيد في التكاليف، وتحقيق مستوى مناسب من الأرباح، بما يضمن لها الاستمرارية والنمو في بيئة اقتصادية تتسم بالمنافسة الشديدة والتغير المستمر (كحيل ، 2015، ص 41)

ولا يقتصر مفهوم الأداء المالي على النتائج المحققة في فترة زمنية معينة، بل يمتد ليشمل تقييم قدرة المؤسسة على الحفاظ على توازنها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل. فهو يعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في توظيف أصولها، وإدارة مصادر تمويلها، وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، بما يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

كما يعبر الأداء المالي عن حصيلة السياسات والقرارات المالية التي تتخذها الإدارة، ومدى تأثير هذه السياسات على الوضعية المالية العامة للمؤسسة، سواء من حيث الربحية، أو السيولة، أو المردودية. وينظر إليه أي اضا باعتباره مؤشرا على كفاءة التسيير المالي، إذ يبرز قدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح والحد من المخاطر المالية، بما يخدم مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، كالمساهمين، والدائنين، والإدارة، والجهات الرقابية (كحيل ، 2015، ص 41)

وعليه، فإن الأداء المالي يمثل أداة أساسية للحكم على نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية، ومدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وضمان استمرارية في محيط اقتصادي يتسم بعدم اليقين.

ثانيا: أبعاد الأداء المالي

لا يقتصر الأداء المالي على النتيجة المحاسبية النهائية (ربح/خسارة) فقط، بل يعدّ مفهوما متعدد الأبعاد يعكس صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة ودرجة كفاءة تسييرها. فكلما تعددت زوايا القياس، أمكن تكوين حكم أدق حول سلامة القرارات المالية ومدى تحقيق الأهداف المسطرة. ويمكن عرض أهم أبعاد الأداء المالي كما يلي:

1- بعد الربحية :

يمثل هذا البعد جوهر الحكم على نجاح المؤسسة في توليد فائض مالي من نشاطها، ويبرز قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مناسبة مقارنة بالمبيعات أو الأصول أو الأموال الخاصة. كما يعد مؤشرا على فعالية السياسات المالية ومدى كفاءة الإدارة في تعظيم العائد ضمن مستوى مقبول من المخاطر. (كحيل

، 2015، ص 41)

2- بعد السيولة:

يرتبط بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، وهو بعد أساسي للحفاظ على استقرار المؤسسة وتجنب التعثر المالي. فحتى مع تحقيق أرباح، قد تواجه المؤسسة صعوبات إن كانت سيولتها ضعيفة، ما يجعل هذا البعد ضروريا لتقييم السلامة المالية على المدى القصير (كحيل

، 2015، ص 55)

3- بعد المردودية (rcesReturn/Performance of Resou)

يقيس هذا البعد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية (خاصة الأموال الخاصة والأصول) لتحقيق نتائج إيجابية، ويظهر أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المديرين على مردودية الأموال الخاصة، وهو ما يسمح بتقييم جودة القرارات التمويلية والاستثمارية ومدى انعكاسها على الوضع المالي العام .

(كحيل ، 2015، ص 55)

5- بعد النمو والاستمرارية

لا يفهم الأداء المالي بمعزل عن قدرة المؤسسة على الاستمرار وتحقيق نمو متوازن، إذ إن نجاح المؤسسة ماليا يرتبط أيضا بمدى مساهمة نموها في إنجاح سياستها المالية وتحقيق فوائض وأرباح، وبقدرة المؤسسة على تغطية المصاريف العامة والمحافظة على توازنها المالي عبر الزمن .

1. تصنيف الأداء حسب معيار الطبيعة

تشير بعض الأدبيات إلى إمكانية تصنيف الأداء وفق معيار الطبيعة إلى: أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، وأداء سياسي، غير أن الأداء الاقتصادي/المالي يظل الأكثر اعتمادا في تقييم المؤسسات الاقتصادية لكونه أكثر ارتباطا بالنتائج القابلة للقياس والتحليل.

وبناءً على ذلك، فإن أبعاد الأداء المالي تتكامل فيما بينها؛ فالربحية دون سيولة قد تعرّض المؤسسة للتعثر، والسيولة دون مردودية قد تعكس ضعفاً في استغلال الموارد، بينما يظل النمو والاستمرارية معياراً حاسماً للحكم على جودة الأداء المالي في المدى الطويل.

ثالثاً: أهمية قياس الأداء المالي

يعدّ قياس الأداء المالي من الموضوعات الجوهرية في مجال الإدارة المالية الحديثة، لما له من دور أساسي في تقييم مدى نجاح المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية. فالمؤسسة، مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، تحتاج إلى أدوات دقيقة تمكّنها من معرفة مركزها المالي الحقيقي، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح والاستمرار في السوق. ومن ثمّ، فإن قياس الأداء المالي يمثل وسيلة علمية ومنهجية للحكم على نتائج الأعمال واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم، (حنفي، 2010، ص 85)

وتكمن أهمية قياس الأداء المالي في كونه أداة فعالة لتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية المتاحة. فمن خلال تحليل المؤشرات المالية المختلفة، مثل معدل الربحية، ونسبة السيولة، ومعدل دوران الأصول، وهيكل التمويل، يمكن للإدارة الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانات المتوفرة، والكشف عن أوجه القصور أو سوء التسيير والعمل على معالجتها (الصيرفي، 2012، ص 112). كما يساهم قياس الأداء المالي في دعم وظيفة التخطيط داخل المؤسسة، حيث تعتمد الإدارة على النتائج والمؤشرات المالية السابقة في إعداد الخطط المستقبلية ورسم السياسات المالية الملائمة. فالبيانات الناتجة عن عملية القياس تساعد في تقدير الاحتياجات التمويلية، وتحديد حجم الاستثمارات الممكنة، ووضع أهداف واقعية قابلة للتحقيق، بما يضمن انسجام القرارات المستقبلية مع الإمكانيات الفعلية للمؤسسة (دادوي، 2009، ص 144).

وتبرز أهمية قياس الأداء المالي أيضاً في مجال الرقابة والمتابعة، إذ يسمح بمقارنة النتائج المحققة فعلياً مع الأهداف المخططة مسبقاً، مما يساعد على اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها سواء كانت ناتجة عن عوامل داخلية كضعف الكفاءة، أو خارجية كتقلبات السوق والظروف الاقتصادية. وعلى ضوء ذلك، تستطيع الإدارة اتخاذ

الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب، وهو ما يعزز فعالية الرقابة الداخلية ويرفع مستوى الأداء العام (القاضي، 2011، ص 97).

ومن ناحية أخرى، يعدّ قياس الأداء المالي أداة أساسية لتوفير المعلومات لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مثل المستثمرين، والمساهمين، والدائنين، والمصارف، والجهات الرقابية. فهؤلاء يعتمدون على النتائج المالية والمؤشرات المستخرجة من القوائم المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ومعرفة مدى قدرتها على تحقيق الأرباح وسداد التزاماتها، ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار أو التمويل أو التوسع في التعامل معها (نور، 2011، ص 67).

كذلك، يساعد قياس الأداء المالي المؤسسة على تعزيز قدرتها التنافسية في السوق، إذ يمكنها من مقارنة نتائجها بنتائج المؤسسات المنافسة، والتعرف على موقعها داخل القطاع الذي تنتمي إليه. كما يساهم في ترشيد النفقات، وتخفيض التكاليف غير الضرورية، وتحسين الإنتاجية، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات أو المنتجات المقدمة وعلى مستوى رضا الزبائن (عبد الحميد، 2013، ص 121).

ولا تقتصر أهمية قياس الأداء المالي على الجوانب الآنية فقط، بل تمتد إلى ضمان استمرارية المؤسسة على المدى الطويل، حيث يساعد على التنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة، مثل ضعف السيولة، أو ارتفاع المديونية، أو تراجع الربحية، مما يتيح للإدارة فرصة التدخل المبكر قبل تفاقم المشكلات. وبالتالي، فإن القياس المنتظم للأداء المالي يعد من أهم عوامل النجاح والاستقرار والنمو المستدام للمؤسسات الحديثة (عبد الله، 2014، ص 156).

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

يعد قياس الأداء المالي من أهم الوظائف الأساسية في الإدارة المالية، إذ يسمح بتقييم مدى نجاح المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، كما يمكن من تشخيص نقاط القوة والضعف والكشف عن الاختلالات المالية، واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء وضمان الاستمرارية. ويعتمد هذا القياس على مجموعة من المؤشرات المالية المستخلصة أساساً من القوائم المالية، والتي تترجم الوضعية الحقيقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة (ديلمي، 2021، ص 45).

وتعرف مؤشرات الأداء المالي بأنها أدوات كمية تعتمد على النسب والمقاييس المالية، وتستخدم لتحليل مختلف جوانب النشاط المالي للمؤسسة، مثل الربحية والسيولة والكفاءة والهيكلية المالية، بما يسمح بإجراء المقارنات الموضوعية عبر الزمن أو مع المؤسسات الأخرى (معروف، 2015، ص 63).

أولاً: مؤشرات الربحية

تعد مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي، لأنها تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من نشاطها الاقتصادي، وتعكس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق عائد مناسب. ومن أبرزها:

- هامش الربح الصافي = صافي الربح ÷ رقم الأعمال .
- معدل العائد على الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول .
- معدل العائد على الأموال الخاصة = صافي الربح ÷ حقوق الملكية .

وتستخدم هذه المؤشرات للحكم على فعالية القرارات التشغيلية والاستثمارية ومدى قدرة المؤسسة على خلق القيمة (السايري، 2008، ص 132).

ثانياً: مؤشرات السيولة

ترتبط مؤشرات السيولة بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند حلول آجالها، وهي ضرورية للحكم على سلامة المركز المالي في المدى القصير. ومن أهمها:

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة .
- نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة.
- نسبة النقدية = النقد وشبه النقد ÷ الخصوم المتداولة .

وتساعد هذه المؤشرات في الكشف المبكر عن احتمالات العجز أو التعثر المالي (ديلمي، 2021، ص 58).

ثالثاً: مؤشرات النشاط (الكفاءة)

تقيس هذه المؤشرات مدى فعالية المؤسسة في استخدام أصولها ومواردها لتوليد المبيعات والايادات، وتعكس جودة التسيير المالي والتشغيلي. ومن أهمها:

- معدل دوران الأصول = رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول.
- معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون .
- معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات الآجلة ÷ الذمم المدينة .

وكلما ارتفعت هذه المؤشرات دلّ ذلك على حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة (بوخلخال، 2021، ص . 97).

اربعاً: مؤشرات المردودية

تعتبر مؤشرات المردودية عن كفاءة توظيف الأموال المستثمرة في تحقيق نتائج مالية إيجابية، وترتبط بين الأرباح المتحققة وحجم الموارد الموظفة. ومن أهم صورها:

- مردودية الأصول الاقتصادية .
- مردودية أرس المال المستثمر.
- مردودية الأموال الخاصة .

وتفيد هذه المؤشرات في تقييم نجاعة الاستثمارات ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد مناسبة (معوض وأبو زيد، 2020، ص. 211) .

خامساً: مؤشرات الهيكلية المالية

تستخدم هذه المؤشرات لقياس مدى توازن الهيكل المالي للمؤسسة ودرجة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية، كما تعكس مستوى المخاطر المالية المرتبطة بالديون. ومن أبرزها:

- نسبة المديونية = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول.
- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم.

- نسبة تغطية الأصول الثابتة = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة .

وتظهر هذه المؤشرات قدرة المؤسسة على المحافظة على استقرارها المالي في المدى الطويل (معروف، 2015، ص.88)

ومن خلال ما سبق يتضح أن مؤشرات الأداء المالي تمثل أداة أساسية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، إذ تسمح بتحليل الربحية والسيولة والكفاءة والمردودية والهيكلية المالية بصورة دقيقة وموضوعية، مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة (ديلمي، 2021، ص 102).

المبحث الثاني: العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي

تعدّ العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي من القضايا الأساسية في الدراسات المحاسبية والمالية، باعتبار أن الرقابة الداخلية تمثل إطاراً تنظيمياً وإجرائياً يهدف إلى ضمان سلامة العمليات وحماية الأصول وتحسين جودة المعلومات المالية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على كفاءة القرارات الإدارية والمالية. فكلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً، ساهم في الحد من الأخطاء والانحرافات وترشيد استخدام الموارد، بما يدعم تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة ورفع مستوى أدائها.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى إبراز طبيعة العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي، من خلال توضيح أثر عناصر الرقابة الداخلية في تحسين مؤشرات الأداء، وبيان كيف يمكن للرقابة الداخلية أن تساهم في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الربحية والسيولة والكفاءة، تمهيداً لفهم النتائج والتطبيقات التي ستمم معالجتها في الأجزاء اللاحقة .

المطلب الأول: دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول وضمان دقة البيانات المالية

يعدّ نظام الرقابة الداخلية من أهم الركائز التي تقوم عليها الإدارة الحديثة للمؤسسات الاقتصادية، حيث يمثل مجموعة من السياسات والإجراءات التنظيمية التي تعتمدها المؤسسة بهدف ضمان حسن سير العمليات المالية والإدارية، وحماية الأصول، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. وقد ازداد الاهتمام بهذا النظام في ظل التطور الكبير الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية وتعقد العمليات المالية والمحاسبية، الأمر الذي جعل المؤسسات أكثر عرضة للمخاطر المالية والانحرافات الإدارية.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي

وفي هذا السياق، أصبح نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لتحقيق الشفافية والموثوقية في المعلومات المالية، كما يسهم في تعزيز قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة المبنية على بيانات دقيقة وموثوقة .

ويؤدي وجود نظام رقابي فعال إلى تقليل فرص وقوع الأخطاء والغش، وتحسين جودة التقارير المالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

كما أن الرقابة الداخلية لا تقتصر على كونها وسيلة لاكتشاف الأخطاء والانحرافات بعد وقوعها، بل تتعدى ذلك إلى الوقاية منها من خلال وضع ضوابط وإجراءات تنظيمية تحد من احتمالات حدوثها.

وتتمثل أهمية الرقابة الداخلية كذلك في كونها تساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، وتعزز من كفاءة الأداء الإداري والمالي داخل المؤسسة .

وانطلاقاً من ذلك، يمكن إبراز الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال محورين أساسيين يتمثلان في حماية أصول المؤسسة، وضمان دقة وموثوقية البيانات المالية .

أولاً: دور الرقابة الداخلية في حماية أصول المؤسسة

تعدّ حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها، إذ تمثل الأصول بمختلف أنواعها الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في ممارسة نشاطها الاقتصادي وتحقيق أهدافها .

وتشمل هذه الأصول الموارد المالية والنقدية، والممتلكات المادية مثل المباني والمعدات، إضافة إلى الأصول المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية .

وتعمل الرقابة الداخلية على حماية هذه الأصول من خلال وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى الحد من مخاطر الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستخدام. ومن بين هذه الإجراءات الفصل بين المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة، بحيث لا يتم تركيز جميع مراحل العملية المالية في يد شخص واحد، الأمر الذي يقلل من احتمالات التلاعب أو إساءة استخدام الموارد .

كما تعتمد الرقابة الداخلية على مجموعة من الوسائل الرقابية الأخرى مثل الجرد الدوري للأصول، ومراقبة حركة المخزون، والتحقق من سلامة عمليات الصرف والتحصيل، إضافة إلى اعتماد نظام مستندي محكم يضمن توثيق

جميع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة. وتساعد هذه الإجراءات في توفير درجة عالية من الرقابة على الموارد المالية والمادية، مما يحد من المخاطر المرتبطة بسوء التسيير أو الغش المالي .

ومن جهة أخرى، تسهم الرقابة الداخلية في تعزيز الانضباط التنظيمي داخل المؤسسة، حيث تجعل العاملين أكثر التزاماً بالإجراءات والسياسات المعتمدة، وهو ما يؤدي إلى تقليل فرص حدوث الأخطاء والانحرافات. كما أن وجود نظام رقابة فعال يساعد على الكشف المبكر عن المخالفات والتجاوزات، الأمر الذي يسمح للإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب قبل تفاقم المشكلة.

وعليه، فإن حماية أصول المؤسسة من خلال نظام رقابة داخلية فعال تعدّ شرطاً أساسياً لضمان استقرارها المالي وتحقيق استمراريته في بيئة اقتصادية تتسم بالمنافسة والتغير المستمر (جدي سمراء، 2017، ص36) .

ثانياً: دور الرقابة الداخلية في ضمان دقة وموثوقية البيانات المالية

تلعب الرقابة الداخلية دوراً محورياً في ضمان صحة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة في إعداد القوائم المالية وتقييم أدائها المالي. فالمعلومات المالية تعدّ الأساس الذي تستند إليه الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء، ولذلك فإن دقتها وموثوقيتها تمثل عنصراً حاسماً في نجاح المؤسسة .

ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التأكد من تسجيل العمليات المالية بطريقة صحيحة ومنظمة، ومراجعة المستندات المحاسبية والتحقق من صحتها قبل تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.

كما تشمل هذه الإجراءات المطابقة بين الحسابات المختلفة، والتأكد من توافق البيانات المحاسبية مع الواقع الفعلي للعمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة.

كما تسهم الرقابة الداخلية في الحد من الأخطاء المحاسبية والغش المالي من خلال اعتماد مجموعة من الضوابط الرقابية، مثل الرقابة على عمليات التسجيل والترحيل، ومراجعة القيود المحاسبية، وإجراء التسويات الدورية للحسابات (توام ، 2016، ص 41). وتساعد هذه الإجراءات في ضمان إعداد القوائم المالية بصورة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعزز من مصداقية المعلومات المالية المقدمة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية، وهو ما يزيد من مستوى الثقة في التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة.

كما تساهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال ضمان توفرها في الوقت المناسب، وهو ما يسمح للإدارة باتخاذ قرارات مالية سليمة تعتمد على بيانات دقيقة وحديثة. وتعدّ هذه المعلومات عنصراً أساسياً في عملية التخطيط المالي، وتقييم الأداء، وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

وبالتالي، فإن دقة وموثوقية البيانات المالية التي يضمنها نظام الرقابة الداخلية تعدّ من أهم العوامل التي تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية. (عطا الله احمدو سويلم الحسان، 2009، ص52)

المطلب الثاني: أثر فعالية الرقابة الداخلية على ترشيد التكاليف وتعظيم الأرباح

تسعى المؤسسات الاقتصادية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالمنافسة الشديدة والتغير المستمر إلى تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار والاستمرارية. ويعدّ نظام الرقابة الداخلية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة لتحقيق هذا الهدف، حيث يساهم في تحسين كفاءة التسيير المالي من خلال مراقبة العمليات المالية والتشغيلية، والحد من الهدر وسوء استخدام الموارد، إضافة إلى توفير معلومات دقيقة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

كما أن فعالية الرقابة الداخلية لا تقتصر على ضمان صحة المعلومات المالية أو حماية الأصول فقط، بل تمتد لتشمل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، وهو ما يؤدي إلى ترشيد التكاليف وزيادة الأرباح. فكلما كان نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة تنظيماً، ساعد ذلك المؤسسة على التحكم في مختلف عناصر التكلفة ومتابعة الأداء المالي بصورة دقيقة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نتائجها المالية.

وفي هذا الإطار، تلعب الرقابة الداخلية دوراً مهماً في دعم الأداء المالي للمؤسسة من خلال قدرتها على التحكم في التكاليف وترشيد النفقات من جهة، وتعظيم الأرباح وتحسين الكفاءة التشغيلية من جهة أخرى .

أولاً : دور الرقابة الداخلية في ترشيد التكاليف وتحسين كفاءة استخدام الموارد

يعدّ التحكم في التكاليف من أهم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة، حيث تسعى المؤسسات إلى تقليل التكاليف غير الضرورية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وفي هذا السياق، يلعب نظام الرقابة الداخلية دوراً محورياً في مراقبة مختلف العمليات المالية والتشغيلية بهدف الحد من الهدر وسوء استخدام الموارد. وتتمثل مساهمة الرقابة الداخلية في ترشيد التكاليف من خلال وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى متابعة النفقات والتأكد من توافقها مع الخطط المالية المعتمدة داخل المؤسسة. كما تساعد الرقابة الداخلية على مراقبة تنفيذ الموازنات التقديرية ومقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة، الأمر الذي يسمح بالكشف عن الانحرافات في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (حضاولة، 2011، ص 58).

كما تسهم الرقابة الداخلية في تحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال تنظيم العمليات التشغيلية داخل المؤسسة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بدقة، إضافة إلى تطبيق مبدأ الفصل بين المهام الذي يعدّ من أهم مبادئ الرقابة الداخلية. ويساعد هذا المبدأ على تقليل احتمالات التلاعب أو ارتكاب الأخطاء، كما يساهم في تحسين مستوى الكفاءة والفعالية في أداء مختلف الأنشطة داخل المؤسسة.

ومن جهة أخرى، تساعد الرقابة الداخلية على مراقبة عمليات الشراء والتخزين والإنتاج، مما يسمح بتقليل التكاليف المرتبطة بالهدر أو سوء إدارة الموارد. فعلى سبيل المثال، يمكن لنظام رقابة فعال أن يساعد على تحسين إدارة المخزون وتجنب التكدس أو التلف، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة (خميسي، 2017، ص 49).

كما أن الرقابة الداخلية تساهم في تحسين نظام التكاليف داخل المؤسسة من خلال توفير معلومات دقيقة حول عناصر التكلفة المختلفة، وهو ما يساعد الإدارة على تحليل التكاليف وتحديد الأنشطة التي تتسبب في ارتفاعها، والعمل على إيجاد حلول مناسبة للحد منها. وبذلك، يصبح نظام الرقابة الداخلية أداة مهمة لدعم عملية اتخاذ القرار المالي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وعليه، فإن الرقابة الداخلية تلعب دوراً أساسياً في ترشيد التكاليف وتعزيز كفاءة استخدام الموارد داخل المؤسسة، وهو ما يساهم في تحسين الأداء المالي وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق (جدي، 2017، ص 49).

ثانياً: دور الرقابة الداخلية في تعظيم الأرباح وتحسين الأداء المالي

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي

تعدّ الأرباح من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم أدائها المالي وقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاقتصادية. وتعكس الأرباح قدرة المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة وتحقيق عوائد مالية مناسبة من نشاطها الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تلعب الرقابة الداخلية دوراً مهماً في دعم عملية تعظيم الأرباح من خلال تحسين كفاءة العمليات المالية والتشغيلية داخل المؤسسة.

فوجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد على تحسين جودة القرارات المالية التي تتخذها الإدارة، وذلك من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد أفضل البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف المالية. كما تساعد الرقابة الداخلية الإدارة على تحديد الأنشطة الأكثر ربحية داخل المؤسسة والعمل على تطويرها وتعزيزها لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

كما تسهم الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المالية التي قد تؤثر على أرباح المؤسسة، مثل الأخطاء المحاسبية أو التلاعب في البيانات المالية أو سوء إدارة الموارد. فكلما كانت الضوابط الرقابية أكثر فعالية، قلت احتمالات وقوع هذه المخاطر، وهو ما يساهم في تحسين النتائج المالية للمؤسسة وتعزيز استقرارها المالي.

إضافة إلى ذلك، تساعد الرقابة الداخلية على تحسين الكفاءة التشغيلية داخل المؤسسة من خلال تنظيم العمليات الإدارية والمالية ومتابعة أداء العاملين والتأكد من الالتزام بالإجراءات المعتمدة. ويؤدي ذلك إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة الأداء، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الإيرادات والأرباح التي تحققها المؤسسة.

كما أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعزز من مصداقية المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة لمختلف الأطراف ذات العلاقة، مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية. ويساهم ذلك في تعزيز ثقة هذه الأطراف في المؤسسة، مما قد يساعدها على الحصول على مصادر تمويل إضافية تدعم توسعها ونموها وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح (كحيل سليم ، 2015، ص67)

وعليه، يمكن القول إن فعالية نظام الرقابة الداخلية تعدّ من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، حيث تساعد على تحقيق التوازن بين التحكم في التكاليف وتعظيم الأرباح، بما يضمن استقرارها المالي واستمراريتها في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير و المنافسة المستمرة (توام ، 2016، ص52).

المطلب الثالث: المخاطر المالية الناتجة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية

يعدّ نظام الرقابة الداخلية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية لضمان سلامة العمليات المالية والإدارية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. غير أن ضعف هذا النظام أو غيابه قد يؤدي إلى ظهور

العديد من المخاطر المالية التي تؤثر سلباً على الأداء المالي للمؤسسة واستقرارها الاقتصادي. فغياب الضوابط الرقابية الفعالة يفتح المجال لوقوع الأخطاء والانحرافات، كما يزيد من احتمالات الغش والتلاعب في البيانات المالية.

كما أن ضعف الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى سوء استخدام الموارد المالية للمؤسسة وعدم استغلالها بالشكل الأمثل، وهو ما ينعكس سلباً على نتائجها المالية وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. لذلك تحرص المؤسسات الحديثة على تطوير أنظمة رقابية فعالة قادرة على الحد من المخاطر المالية وتعزيز كفاءة التسيير المالي.

وفي هذا الإطار، يمكن إبراز أهم المخاطر المالية الناتجة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية من خلال عدة جوانب رئيسية، تتمثل في زيادة احتمالات الغش المالي، وظهور الأخطاء المحاسبية، وضعف كفاءة التسيير المالي داخل المؤسسة .

أولاً: زيادة احتمالات الغش والتلاعب في البيانات المالية

يعدّ الغش المالي من أخطر المشكلات التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية، حيث يؤدي غياب الضوابط الرقابية الفعالة إلى توفير بيئة مناسبة لحدوث التلاعب في البيانات المالية أو اختلاس الأموال.

وتتمثل مظاهر الغش المالي في قيام بعض الموظفين باستغلال مناصبهم لتحقيق منافع شخصية، مثل التلاعب في السجلات المحاسبية أو تزوير المستندات المالية أو تحويل الأموال بطرق غير قانونية. كما قد يظهر الغش المالي في شكل تضخيم المصاريف أو تقليل الإيرادات بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة (جدي، 2017، ص 53).

كما أن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى صعوبة اكتشاف هذه الممارسات في الوقت المناسب، خاصة في المؤسسات التي لا تعتمد على نظام رقابي واضح يعتمد على الفصل بين المهام والمسؤوليات. لذلك فإن وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد على الحد من هذه المخاطر من خلال وضع ضوابط رقابية دقيقة تضمن مراقبة العمليات المالية والكشف المبكر عن أي انحرافات قد تحدث داخل المؤسسة (عطا الله و سويلم، 2009، ص 63).

ثانياً: حدوث أخطاء محاسبية تؤثر على مصداقية القوائم المالية

تعدّ الأخطاء المحاسبية من المخاطر المالية التي قد تنتج عن ضعف نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، حيث يؤدي غياب الاجراءات الرقابية المناسبة إلى تسجيل العمليات المالية بطريقة غير دقيقة أو غير منتظمة. وقد تنتج هذه الأخطاء عن الإهمال أو نقص الخبرة لدى العاملين، أو نتيجة عدم وجود نظام محاسبي واضح يحدد كيفية تسجيل العمليات المالية .

وتؤثر الأخطاء المحاسبية بشكل مباشر على مصداقية القوائم المالية، إذ قد تعطي صورة غير حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة. كما أن هذه الأخطاء قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية ومالية غير سليمة نتيجة الاعتماد على معلومات مالية غير دقيقة (خميسي، 2010، ص 81).

إضافة إلى ذلك، قد تؤدي الأخطاء المحاسبية إلى فقدان ثقة الأطراف الخارجية بالمؤسسة، مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية، خاصة إذا كانت هذه الأخطاء تؤثر بشكل كبير على نتائجها المالية. ولذلك فإن وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد على تقليل هذه الأخطاء من خلال مراجعة العمليات المحاسبية بشكل دوري والتأكد من صحة البيانات المالية قبل إعداد القوائم المالية (محمد قاسم ، 2011، ص 74).

ثالثاً: ضعف كفاءة التسيير المالي وسوء استخدام الموارد

من بين المخاطر المالية الأخرى الناتجة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية ضعف كفاءة التسيير المالي داخل المؤسسة، حيث يؤدي غياب الضوابط الرقابية الفعالة إلى سوء استخدام الموارد المالية وعدم استغلالها بالشكل الأمثل .

ففي ظل غياب نظام رقابي فعال، قد تواجه المؤسسة صعوبات في متابعة عملياتها المالية والتأكد من سلامة استخدام الموارد المتاحة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية وارتفاع مستوى الهدر في الموارد. كما قد يؤدي ذلك إلى ضعف القدرة على تحقيق الأهداف المالية المسطرة من قبل الإدارة .

كما أن ضعف الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى عدم القدرة على اكتشاف الانحرافات المالية في الوقت المناسب، مما يسمح بتفاقم المشكلات المالية داخل المؤسسة ويؤثر سلباً على أدائها المالي واستقرارها الاقتصادي(توام، 2016، ص60) .

وبالتالي، فإن تطوير نظام رقابة داخلية فعال يعدّ من الضرورات الأساسية التي تساعد المؤسسات على الحد من المخاطر المالية وتحسين كفاءة التسيير المالي، بما يساهم في تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها وضمان استمراريته في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير والمنافسة المستمرة.

يتضح مما سبق أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً أساسياً في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، من خلال مساهمته في حماية الأصول وضمان دقة المعلومات المالية، إضافة إلى دوره في ترشيد التكاليف وتعظيم الأرباح. كما يساهم هذا النظام في تعزيز كفاءة التسيير المالي من خلال توفير معلومات مالية موثوقة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على أسس علمية.

كما تبين أن فعالية الرقابة الداخلية تمثل عاملاً مهماً في الحد من المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة، مثل الغش المالي والأخطاء المحاسبية وسوء استخدام الموارد. وفي المقابل، فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على الأداء المالي والاستقرار الاقتصادي للمؤسسة.

وعليه، يمكن القول إن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعدّ من المتطلبات الأساسية لضمان حسن سير العمليات المالية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وهو ما يساهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها والاستمرار في بيئة اقتصادية تتسم بالمنافسة والتغير المستمر .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

يعتبر الاطلاع على الدراسات السابقة خطوة أساسية في البحث العلمي، إذ يساعد الباحث على فهم تطور الموضوع محل الدراسة، وتحديد الاتجاهات النظرية والمنهجية التي اعتمدها الباحثون السابقون، إضافة إلى الوقوف

على أهم النتائج المتوصل إليها. كما تمكّن هذه المرحلة من تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. وقد حظي موضوع الرقابة الداخلية وعلاقته بالأداء المالي باهتمام واسع في الدراسات العربية والأجنبية، نظرا لأهمية الرقابة الداخلية في تحسين كفاءة التسيير المالي، وضمان دقة المعلومات المحاسبية، والحد من المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

شهدت الدراسات العربية اهتماما متزايدا بموضوع الرقابة الداخلية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تعرفها المؤسسات العربية والحاجة إلى تحسين أنظمة الحوكمة والرقابة المالية. وقد ركزت هذه الدراسات على تحليل أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي من خلال مؤشرات متعددة مثل الربحية، الكفاءة، جودة التقارير المالية، وإدارة المخاطر .

1- دراسة كحيل سليم 2015 الجزائر

كحيل، سليم 2015. دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي: دراسة حالة المؤسسة المينائية بسكيكدة. مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي داخل المؤسسة المينائية بسكيكدة، باعتبارها مؤسسة اقتصادية ذات نشاط مالي ومحاسبي مهم. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة حالة مدعومة بتحليل الوثائق والتقارير المالية داخل المؤسسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية تعد عنصرا أساسيا في تحسين الأداء المالي، حيث تساهم في حماية أصول المؤسسة من الاختلاس أو التلاعب، كما تعمل على تحسين دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية. كما بينت النتائج أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد على تقليل الأخطاء والانحرافات المالية، مما ينعكس إيجابا على عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

التعليق:

تتميز هذه الدراسة بكونها دراسة ميدانية تطبيقية داخل مؤسسة جزائرية، وهو ما يمنحها أهمية كبيرة في فهم واقع الرقابة الداخلية في البيئة المحلية. كما أنها أبرزت البعد الوقائي للرقابة الداخلية وليس فقط البعد الرقابي التقليدي .

غير أن محدودية الدراسة تكمن في اعتمادها على حالة واحدة فقط، مما يقلل من إمكانية تعميم النتائج على باقي المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى أنها لم تعتمد على تحليل كمي موسع للمؤشرات المالية.

2- دراسة احمد الجبوري (2016) العراق)

الجبوري، أحمد 2016 . أثر الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية العراقية .
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، العراق .

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الصناعية العراقية، من خلال استخدام أسلوب الاستبيان الموجه للعاملين في هذه المؤسسات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الإحصائي لقياس العلاقة بين المتغيرات.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي، حيث تبين أن الرقابة الداخلية تساهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، وتحسين مستوى الربحية داخل المؤسسات الصناعية .

التعليق:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة لأنها استخدمت أدوات إحصائية كمية لقياس العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي، مما يجعل نتائجها أكثر موضوعية ودقة. كما أنها أبرزت البعد التطبيقي للرقابة الداخلية في القطاع الصناعي. ومع ذلك، فإن اعتمادها على الاستبيان فقط يجعل النتائج تعتمد على التصورات الإدراكية للعاملين أكثر من اعتمادها على البيانات المالية الفعلية، مما قد يؤثر على دقة القياس الحقيقي للأداء المالي .

3 - دراسة العتيبي محمد (2017السعودية)

العتيبي، محمد بن سعد). (2017). أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية .مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بأنظمة رقابة داخلية فعالة تحقق أداءً ماليًا أفضل مقارنة بالشركات التي تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة. كما بينت النتائج أن الرقابة الداخلية تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين شفافية التقارير المالية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي العام للشركة.

التعليق:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها ركزت على الشركات المدرجة في الأسواق المالية، والتي تخضع لرقابة صارمة وإفصاح مالي دوري، مما يجعل نتائجها أكثر موثوقية. كما أنها ربطت بين الرقابة الداخلية وثقة المستثمرين، وهو جانب مهم في الدراسات المالية الحديثة. ومع ذلك، فإن الدراسة ركزت بشكل أكبر على النتائج المالية الخارجية ولم تتعمق في آليات عمل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة .

4- دراسة عبدالله، محمود احمد (2018) مصر .

عبد الله، محمود أحمد (2018). العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المصرية .مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المصرية، من خلال تحليل البيانات المالية لعينة من الشركات المدرجة.

وقد أظهرت النتائج أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وتقليل حالات الغش والتلاعب المحاسبي، مما يساهم في توفير معلومات مالية أكثر دقة وشفافية. كما أن تحسين جودة التقارير المالية ينعكس بشكل غير مباشر على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

التعليق:

تركز هذه الدراسة على جانب مهم يتمثل في جودة المعلومات المالية باعتبارها الوسيط الأساسي بين الرقابة الداخلية والأداء المالي. وتكمن أهميتها في أنها توضح العلاقة غير المباشرة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي . إلا أنها لم تقم بقياس مباشر لمؤشرات الأداء المالي مثل الربحية أو المردودية، مما يجعل نتائجها غير مكتملة من الناحية المالية المباشرة .

5-دراسة بن عيسى محمد 2019 المغرب .

بن عيسى، محمد 2019 . دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية المغربية . مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور نظام الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية المغربية، من خلال دراسة العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر .

وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يساهم في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات التشغيلية والتمويلية، كما يساعد على تحسين استغلال الموارد المالية وتحقيق استقرار مالي أفضل للمؤسسة .

التعليق:

تتميز هذه الدراسة بتركيزها على الجانب الوقائي للرقابة الداخلية من خلال علاقتها بإدارة المخاطر المالية، وهو توجه حديث في الفكر المالي. غير أنها لم تركز بشكل مباشر على قياس الأداء المالي، بل ركزت على المخاطر باعتبارها متغيرا وسيطا.

6- دراسة محمد حسن 2020 الأردن

محمد، حسن). 2020 . أثر الرقابة الداخلية على كفاءة التسيير المالي في المؤسسات الاقتصادية الأردنية . مجلة العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الرقابة الداخلية على كفاءة التسيير المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الأردنية، وذلك من خلال استخدام استبيان وتحليل إحصائي للبيانات .

وقد أظهرت النتائج أن الرقابة الداخلية تساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، وترشيد القرارات المالية، وتحسين الأداء المالي العام للمؤسسات.

التعليق:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها ركزت على مفهوم الكفاءة الإدارية إلى جانب الأداء المالي، مما يعطيها بعدا أوسع في تحليل دور الرقابة الداخلية. ومع ذلك، فإنها لم تعتمد على مؤشرات مالية كمية دقيقة، بل اعتمدت بشكل كبير على آراء الباحثين .

7 - دراسة علي أحمد 2021 السودان

علي، أحمد 2021. أثر الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الحكومية السودانية .
مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، السودان .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي داخل المؤسسات الحكومية في السودان .
وقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي، كما أكدت على أهمية تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية .

التعليق:

تعد هذه الدراسة مهمة لأنها تناولت القطاع الحكومي الذي يتميز بخصوصية في إدارة الموارد المالية العامة.
كما أبرزت أهمية الرقابة الداخلية في حماية المال العام. غير أنها اعتمدت بشكل كبير على التحليل الوصفي دون استخدام نماذج مالية كمية دقيقة .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

شهدت الأدبيات الأجنبية اهتمامًا كبيرًا بموضوع الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي، خاصة بعد الأزمات المالية التي كشفت عن وجود اختلالات جوهرية في أنظمة الرقابة داخل العديد من الشركات الكبرى. وقد ازداد هذا الاهتمام بشكل ملحوظ بعد صدور قانون ساربنز-أوكسلي (SOX) سنة 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي فرض على الشركات ضرورة الإفصاح عن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم نقاط ضعفها. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الرقابة الداخلية محورًا أساسيًا في الدراسات المحاسبية والمالية، باعتبارها عنصراً حاسماً في تحسين جودة التقارير المالية، وتقليل المخاطر، وتحسين الأداء المالي.

وفيما يلي أهم الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة:

1. دراسة - Doyle, Ge & McVay (2007) الولايات المتحدة الأمريكية:
Doyle, J., Ge, W., & McVay, S. (2007). Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 44(1-2), 193-223.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤدي إلى وجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في الشركات الأمريكية المدرجة في البورصة، وذلك في إطار تطبيق متطلبات قانون ساربنز-أوكسلي. وقد اعتمد الباحثون على تحليل بيانات عدد كبير من الشركات التي أعلنت عن وجود نقاط ضعف في أنظمتها الرقابية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن ضعف الرقابة الداخلية يرتبط بشكل مباشر بانخفاض جودة التقارير المالية، وزيادة الأخطاء المحاسبية، وارتفاع مستوى المخاطر المالية. كما بينت النتائج أن الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية تكون أقل قدرة على تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة، مما يؤثر سلباً على أدائها المالي وثقة المستثمرين فيها.

التعليق:

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات المرجعية في مجال الرقابة الداخلية، لأنها قدمت إطاراً تحليلياً واضحاً لأسباب ضعف الرقابة الداخلية وآثاره المالية. كما أنها ساهمت في توضيح العلاقة المباشرة بين جودة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية. غير أن محدوديتها تكمن في تركيزها على البيئة الأمريكية فقط، مما يجعل نتائجها مرتبطة بسياق تنظيمي محدد.

2 – دراسة Jagan Krishnan (2005) ولايات متحدة الأمريكية

.Krishnan, J. (2005). Audit committee quality and internal control The Accounting Review, 80(2), 649

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة لجنة التدقيق وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات الأمريكية. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مالية ومحاسبية لعدد من الشركات المدرجة في السوق المالي.

وقد أظهرت النتائج أن الشركات التي تمتلك لجان تدقيق مستقلة وذات خبرة مالية ومحاسبية عالية تتمتع بأنظمة رقابة داخلية أكثر فعالية، كما أن جودة لجنة التدقيق تساهم في تقليل الأخطاء المحاسبية وتحسين دقة التقارير المالية.

التعليق:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها ربطت بين الحوكمة المؤسسية (لجان التدقيق) والرقابة الداخلية، مما يعكس أن فعالية الرقابة لا تعتمد فقط على النظام الداخلي بل أيضا على الإشراف المؤسسي. ومع ذلك، فإنها ركزت على الجوانب التنظيمية دون التعمق في قياس الأثر المباشر على الأداء المالي النهائي للمؤسسة .

3- دراسة (Skaife et al-Ashbaugh(2009). الولايات المتحدة الأمريكية

(Skaife, H., Collins, D., Kinney, W., & LaFond, R. (2009-Ashbaugh

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر أوجه القصور في الرقابة الداخلية على مخاطر الشركات وتكلفة أرس المال، في ظل تطبيق قانون ساربن ز-أوكسلي. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مالية لعينة من الشركات الأمريكية .

وقد توصلت النتائج إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية تواجه ارتفاعا في تكلفة التمويل وزيادة في مستوى المخاطر المالية. كما بينت الدراسة أن تحسين أنظمة الرقابة الداخلية يؤدي إلى تقليل المخاطر المالية وخفض تكلفة أرس المال، مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي.

التعليق:

تتميز هذه الدراسة بأنها قدمت تحليلا متقدما يربط بين الرقابة الداخلية متغيرات مالية غير مباشرة مثل تكلفة رأس المال، وهو ما يوسع من فهم تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي. كما أنها تعد من الدراسات العميقة من الناحية الإحصائية. إلا أن تعقيد النموذج الإحصائي المستخدم قد يجعل نتائجها أقل وضوحا لغير المتخصصين.

4-دراسة (Hoitash & Bedard (2009) ولايات المتحدة الأمريكية,

Hoitash, U., Hoitash, R., & Bedard, J (2009) Corporate governance and internal control over financial reporting. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 28(2), 1-24.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وفعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وقد اعتمدت على تحليل بيانات مالية ومحاسبية لعدد كبير من الشركات .

وقد توصلت النتائج إلى أن الشركات التي تتمتع بحوكمة قوية، وخاصة من حيث استقلالية مجلس الإدارة ولجان التدقيق، تمتلك أنظمة رقابة داخلية أكثر فعالية، كما تتمتع بمستوى أعلى من الشفافية المالية وجودة التقارير.

التعليق:

تبرز هذه الدراسة أهمية التكامل بين الحوكمة المؤسسية ونظام الرقابة الداخلية، حيث لا يمكن فصل فعالية الرقابة عن الإطار التنظيمي للمؤسسة. ومع ذلك، فإن الدراسة ركزت على جودة الرقابة أكثر من تركيزها على قياس الأداء المالي بشكل مباشر .

5-دراسة (Chen,h,et al 2010) الصين

Chen, H., et al. (2010). Internal control and firm performance: Evidence from China. China Journal of Accounting Research, 3(2), 115–130.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات الصينية المدرجة في البورصة. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مالية لعدد من الشركات الصناعية .

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى الأداء المالي، حيث تحقق الشركات التي تمتلك أنظمة رقابية قوية مستويات أعلى من الربحية مقارنة بالشركات الأخرى .

التعليق:

تعد هذه الدراسة مهمة لأنها أجريت في بيئة اقتصادية مختلفة (الصين)، مما يعزز إمكانية تعميم نتائجها على بيئات متعددة. كما أنها أكدت أن تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي ليس محصوراً في الدول الغربية فقط. إلا أنها ركزت بشكل أساسي على الربحية دون التوسع في باقي المؤشرات المالية مثل السيولة أو المديونية.

6-دراسة Philip Brown (2012) أوروبا

Brown, P. (2012). Corporate governance and internal control systems in European firms. European Accounting Review..

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الأوروبية، وتأثير ذلك على الأداء المالي .

وقد توصلت إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى مرتفع من الحوكمة المؤسسية تمتلك أنظمة رقابة داخلية أكثر كفاءة، كما تحقق مستويات أفضل من الشفافية المالية والأداء المالي المستدام .

التعليق:

تتميز هذه الدراسة بأنها توسعت في البيئة الأوروبية، مما يضيف تنوعاً جغرافياً في فهم العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي. كما أنها أكدت أن الحوكمة والرقابة الداخلية عنصران متكاملان لتحسين الأداء. غير أنها لم تقدم تحليلاً كمياً دقيقاً لمؤشرات الأداء المالي.

7-دراسة Richard Adams (2014) دراسات دولية

Adams, R. (2014). Internal control systems and financial risk management in multinational corporations

International Journal of Finance

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور أنظمة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية داخل الشركات متعددة الجنسيات .

وقد توصلت إلى أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد على تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات الدولية، كما يعزز الاستقرار المالي ويحسن الأداء العام للمؤسسة .

التعليق:

تتميز هذه الدراسة بكونها ركزت على الشركات متعددة الجنسيات، مما يعطيها بعداً دولياً مهماً. كما أنها أبرزت دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر على المستوى العالمي وليس المحلي فقط. ومع ذلك، فإنها ركزت على المخاطر أكثر من تركيزها على الأداء المالي المباشر .

يتضح من خلال الدراسات الأجنبية أن الرقابة الداخلية تعد عنصرا أساسيا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الربحية، جودة التقارير المالية، مستوى المخاطر، وتكلفة أرس المال . كما أن هذه الدراسات أظهرت أن فعالية الرقابة الداخلية لا تعتمد فقط على الإجراءات الداخلية، بل تتأثر أيضا بعوامل خارجية مثل الحوكمة المؤسسية والتدقيق الخارجي .

ورغم قوة هذه الدراسات من حيث المنهجية والتطور التحليلي، إلا أنها ركزت في معظمها على الشركات الكبرى في البيئات المتقدمة (الولايات المتحدة وأوروبا)، مع قلة الدراسات المقارنة في البيئات النامية، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات جديدة في هذا المجال.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية والقيمة المضافة للدراسة

بعد استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي، يمكن إجراء تحليل مقارنة بينها من أجل استخلاص أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد الفجوة البحثية التي لم تغطيها الدراسات السابقة بشكل كافٍ، إضافة إلى إبراز القيمة المضافة للدراسة الحالية.

أولاً: ملخص عام للدراسات السابقة

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة العربية والأجنبية في النقاط التالية:

تجمع أغلب الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تعمل الرقابة الداخلية على تعزيز دقة المعلومات المالية، وحماية الأصول، وتقليل الأخطاء والانحرافات المالية، مما ينعكس إيجاباً على النتائج المالية للمؤسسة. كما تؤكد العديد من الدراسات أن الرقابة الداخلية تساهم في تحسين جودة التقارير المالية، وهو ما يدعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة ويزيد من ثقة المستثمرين الأطراف الخارجية.

ومن جهة أخرى، بينت بعض الدراسات أن الرقابة الداخلية تلعب دوراً مهماً في تقليل المخاطر المالية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، كما ترتبط بشكل وثيق بمفاهيم الحوكمة المؤسسية ولجان التدقيق والتدقيق الخارجي. أما الدراسات الأجنبية فقد توسعت أكثر في تحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية ومتغيرات مالية متقدمة مثل تكلفة أرس المال والمخاطر المالية، في حين ركزت الدراسات العربية غالباً على الربحية والكفاءة وجودة التقارير المالية.

ثانياً: المقارنة بين الدراسات السابقة

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة من خلال عدة جوانب، أهمها موضوع الدراسة والمنهج المستخدم والنتائج المتوصل إليها .

فمن حيث موضوع الدراسة ، اتفقت معظم الدراسات العربية والأجنبية على دراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي للمؤسسات. غير أن الدراسات العربية ركزت بشكل أكبر على إبراز دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول وتحسين كفاءة التسيير المالي داخل المؤسسات الاقتصادية، في حين ركزت الدراسات الأجنبية على تحليل تأثير الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية وتكلفة أرس المال ومستوى المخاطر المالية.

أما من حيث المنهج المستخدم، فقد اعتمدت العديد من الدراسات لعربية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبيانات أو دراسات الحالة لتحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي. بينما اعتمدت الدراسات الأجنبية في الغالب على التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام قواعد بيانات مالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية .

وفيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها، فقد أظهرت معظم الدراسات وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، كما أكدت أن ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة الأخطاء المحاسبية وارتفاع مستوى المخاطر المالية وانخفاض جودة التقارير المالية .

ثالثاً:

جدول 1 :

جدول 1 جدول المقارنة بين الدراسات السابقة

الدراسة البيئة المنهج العينة/مجال أهم النتائج المستخدم الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي

الرقابة الداخلية تحسن الأداء المالي وتحمي الأصول	وصفي تحليلي/مؤسسة مبنائية بسكيدة	الجزائر	كحيل سليم(5102)
علاقة إيجابية بين الرقابة الداخلية والربحية	مؤسسات صناعية	العراق	الجبوري أحمد (2016)
الرقابة الداخلية تعزز الأداء المالي وثقة المستثمر	بيانات شركات مدرجة	السعودية	العتيبي محمد (2017)
تحسين جودة التقارير المالية وتقليل الغش	شركات مصرية	مصر	عبد الله محمود (2018)
الرقابة الداخلية تقلل المخاطر المالية	مؤسسات اقتصادية	محمد المغرب	بن عيسى (9102)
تحسين كفاءة التسيير المالي	استبيان + تحليل مؤسسات اقتصادية	الأردن	محمد حسن (0202)
علاقة إيجابية بين الرقابة والأداء المالي	مؤسسات حكومية	السودان	علي أحمد(1202)
ضعف الرقابة يؤدي إلى ضعف التقارير المالية	بيانات شركات مدرجة	الولايات المتحدة	al Doy (2007)
لجان التدقيق تعزز فعالية الرقابة الداخلية	شركات أمريكية	الولايات المتحدة	(Krishnan 2005)

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي

ضعف الرقابة يرفع تكلفة أرس المال والمخاطر	مالية شركات مدرجة	نماذج متقدمة	الولايات المتحدة	Ashbaugh-Skaife et al (2009)
الحوكمة تعزز فعالية الرقابة الداخلية	شركات مالية	تحليل بيانات	الولايات المتحدة	Hoitash et al (2009)
علاقة إيجابية بين الرقابة والربحية	شركات صناعية	تحليل إحصائي	الصين	Chen et al (2010)
الحوكمة تحسن الرقابة والأداء المالي	شركات أوروبية	تحليلي	أوروبا	Brown (2012)
الرقابة تقلل المخاطر المالية وتحسن الاستقرار	شركات متعددة الجنسيات	تحليلي	دولي	Adams (2014)

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال تحليل جدول المقارنة بين الدراسات السابقة العربية والأجنبية يتضح وجود اهتمام كبير بموضوع نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالأداء المالي في مختلف البيئات الاقتصادية. فقد أظهرت معظم الدراسات وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، حيث تساهم الرقابة الداخلية في حماية الأصول، وضمان صحة المعلومات المالية، والحد من الأخطاء والانحرافات المالية.

كما يتبين من الجدول أن الدراسات العربية ركزت في الغالب على الدراسات الميدانية والاستبيانات ودراسات الحالة لتحليل أثر الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الاقتصادية، بينما اعتمدت الدراسات الأجنبية بشكل أكبر على التحليل الإحصائي للبيانات المالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية. وقد بينت هذه الدراسات أن ضعف نظام الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية وزيادة المخاطر المالية وارتفاع تكلفة التمويل.

ومن جهة أخرى، تؤكد بعض الدراسات الأجنبية على أهمية حوكمة الشركات ولجان التدقيق والتدقيق الخارجي في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمؤسسات. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الرقابة الداخلية تعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي داخل المؤسسات الاقتصادية .

اربعا: نتائج المقارنة بين الدراسات السابقة

من خلال المقارنة بين ال دراسات السابقة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المهمة، من أهمها:

1. وجود اتفاق عام بين الدراسات السابقة على وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
2. أكدت العديد من الدراسات أن الرقابة الداخلية تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية والتقارير المحاسبية داخل المؤسسات.
3. ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية وارتفاع تكلفة أرس المال بالنسبة للشركات.
4. تلعب حوكمة الشركات ولجان التدقيق والتدقيق الخارجي دوراً مهماً في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات .
5. ركزت الدراسات العربية غالباً على الدراسات الميدانية والاستبيانات، بينما اعتمدت الدراسات الأجنبية على التحليل الإحصائي لبيانات الشركات المدرجة في الأسواق المالية .

اربعاً: الفجوة البحثية

على الرغم من التراكم الملحوظ في الدراسات التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي، إلا أن تحليل هذه الأدبيات يكشف عن وجود عدد من النقائص العلمية والمنهجية التي لم يتم معالجتها بالشكل الكافي، مما يبرز وجود فجوة بحثية واضحة تستدعي الدراسة والتعمق.

أولاً، يلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على العلاقة بين الرقابة الداخلية وبعض الجوانب المحاسبية مثل جودة التقارير المالية أو مستوى الإفصاح المالي، في حين أن عدداً أقل من الدراسات تناول العلاقة المباشرة

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي

والشاملة بين نظام الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء المالي المختلفة (كالربحية، السيولة، المردودية، والهيكل المالية). وهذا يعني أن البعد المالي الشمولي للأداء لم يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بالجوانب المحاسبية .

ثانياً، تركز العديد من الدراسات السابقة على تحليل الرقابة الداخلية باعتبارها متغيراً عاماً دون تفكيك مكوناته الأساسية (مثل بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المتابعة)، مما يجعل تحليل أثر كل مكون على الأداء المالي غير واضح بشكل دقيق. وبالتالي، يبقى فهم الآلية الداخلية لتأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي محدوداً نسبياً.

ثالثاً، من الناحية المنهجية، اعتمدت أغلب الدراسات العربية على أدوات وصفية مثل الاستبيان أو دراسات الحالة في مؤسسة واحدة، وهو ما يقلل من قوة التعميم الإحصائي للنتائج، في حين أن الدراسات الأجنبية وإن كانت أكثر تقدماً من الناحية الكمية، إلا أنها ركزت غالباً على بيانات اقتصادية متقدمة تختلف في خصائصها التنظيمية والمالية عن بيئة المؤسسات في الدول النامية .

أربعاً، هناك نقص واضح في الدراسات التطبيقية التي تستهدف المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، خاصة المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي والخدمي، حيث ركزت أغلب الدراسات على المؤسسات الصناعية أو الشركات المدرجة في البورصة، مما يترك فراغاً بحثياً في فهم واقع الرقابة الداخلية داخل المؤسسات العمومية الجزائرية.

وعليه، فإن الفجوة البحثية الأساسية تتمثل في الحاجة إلى دراسات تجمع بين التحليل الشامل لمكونات نظام الرقابة الداخلية من جهة، ودراسة تأثيرها المباشر على مجموعة متكاملة من مؤشرات الأداء المالي من جهة أخرى، داخل بيئة مؤسسية عمومية جزائرية.

خامساً: القيمة المضافة للدراسة الحالية

تنطلق الدراسة الحالية من محاولة سد الفجوات التي أظهرتها الدراسات السابقة، من خلال تقديم إضافة علمية ومنهجية وتطبيقية يمكن إبرازات في النقاط التالية:

أولاً، تتميز هذه الدراسة بأنها لا تقتصر على تحليل الرقابة الداخلية كمنظومة عامة، بل تعتمد على تفكيكها إلى مكوناتها الأساسية ودراسة أثر كل مكون على الأداء المالي، مما يسمح بفهم أدق لآلية التأثير وليس فقط إثبات وجود علاقة عامة بين المتغيرين .

ثانياً، تعتمد الدراسة على مقارنة مالية شاملة تشمل عدة مؤشرات للأداء المالي في آن واحد، مثل مؤشرات الربحية والسيولة والهيكل المالية والكفاءة، بدل الاكتفاء بمؤشر واحد كما هو الحال في بعض الدراسات السابقة، مما يمنح النتائج بعداً تحليلياً أكثر دقة وتوازناً.

ثالثاً، تكتسي هذه الدراسة أهمية تطبيقية خاصة لكونها تجرى داخل مؤسسة عمومية اقتصادية جزائرية (مؤسسة الإسمنت - بني صاف)، وهو ما يساهم في سد النقص في الدراسات الميدانية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، ويعكس واقع الرقابة الداخلية في بيئة إدارية واقتصادية حقيقية. ارباعاً، تسعى الدراسة إلى تقديم نتائج يمكن أن تكون ذات فائدة عملية للإدارة المالية داخل المؤسسة محل الدراسة، من خلال إبراز نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية واقتراح تحسينات ممكنة لتعزيز الأداء المالي.

وأخيراً، تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية في مجال الرقابة الداخلية، من خلال تقديم نموذج تطبيقي في بيئة جزائرية، وهو ما قد يشكل مرجعاً لدراسات مستقبلية أكثر توسعاً في هذا المجال.

يمكن القول إن القيمة العلمية للدراسة الحالية لا تكمن فقط في إعادة اختبار العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي، بل في طريقة تحليل هذه العلاقة بشكل أكثر تفصيلاً وعمقاً، من خلال دراسة المكونات الداخلية للنظام الرقابي وربطها بعدة مؤشرات مالية في بيئة تطبيقية واقعية.

خلاصة

في ختام هذا الفصل، يتضح أن نظام الرقابة الداخلية يعد من الركائز الأساسية في تسيير المؤسسات الحديثة، لما يوفره من آليات وإجراءات تهدف إلى حماية الأصول، وضمان موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية، وتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح، بما يساهم في رفع كفاءة وفعالية العمليات داخل المؤسسة. كما تبين أن الأداء المالي يمثل معياراً محورياً لتقييم نجاح المؤسسة وقدرتها على الاستمرار، إذ يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد وتحقيق الربحية وضمان السيولة والتوازن المالي.

وقد تناول الفصل في مبحثه الأول ماهية الرقابة الداخلية والأداء المالي، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية، والأهداف، والمقومات والمكونات، إضافة إلى إبراز أهم معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي. ثم تطرق المبحث الثاني إلى طبيعة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي، حيث تم التأكيد على أن فعالية الرقابة الداخلية تساهم في تحسين الأداء المالي عبر حماية الأصول، وترشيد التكاليف، وتعظيم الأرباح، والحد من المخاطر المالية الناتجة عن ضعف الضوابط الرقابية. كما عرض المبحث الثالث أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية، مع المقارنة بينها واستخلاص النتائج العامة التي توضح اتجاهات البحث العلمي في هذا المجال، وتبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية التي تربط بين مكونات الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء المالي بصورة أكثر دقة.

وعليه، فإن هذا الفصل يعد قاعدة نظرية أساسية لفهم الإطار المفاهيمي والمنهجي لموضوع الدراسة، كما يمهد للانتقال إلى الجانب التطبيقي في الفصول اللاحقة، من أجل اختبار العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة، وتحليل النتائج بما يخدم أهداف البحث ويساهم في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة
الاسمنت بني صاف

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

تمهيد:

يخصص هذا الفصل لعرض الإطار المنهجي للدراسة ونتائجها الميدانية الأساسية، بهدف تقديم صورة واضحة ومنظمة عن كيفية إنجاز البحث وعن أبرز ما أسفرت عنه الدراسة التطبيقية في شركة الاسمنت ببني صاف بعين تموشنت.

يتمحور الفصل حول مبحثين رئيسيين:

- . **المبحث الأول** يتناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، بدءاً من اختيار المنهج، مروراً بتعريف مجتمع وعينة الدراسة، ووصف أداة جمع البيانات (الاستبيان)، وصولاً إلى دراسة الصدق والثبات، والأساليب الإحصائية المعتمدة.
- . **المبحث الثاني** يركز على عرض وتحليل النتائج الميدانية، بداية بخصائص العينة، ثم تقييم مستويات المتغيرات الرئيسية، وانتهاء باختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية .

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

تناولنا في هذا المبحث منهج الدراسة، ومصادر جمع البيانات وعينة الدراسة ومختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وأداة الدراسة من حيث الصدق والثبات.

المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة.

أولاً: تعريف مؤسسة:

تُعدّ شركة الإسمنت لبني صاف مؤسسة صناعية جزائرية تنشط في مجال إنتاج وتسويق الإسمنت ومشتقاته، وتقع في بلدية بني صاف بولاية عين تموشنت. وهي تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر المعروف بـ مجمع جيكا، أحد أكبر الفاعلين في صناعة مواد البناء في الجزائر.

تأسست هذه الشركة سنة 1974، وبدأ الإنتاج الفعلي سنة 1978، وكانت في البداية تابعة للشركة الوطنية لمواد البناء، قبل أن تندمج لاحقاً ضمن مجمع جيكا في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

يتمتد المصنع على مساحة تقارب 42 هكتاراً، ويقع على بعد حوالي 30 كم من عاصمة الولاية، ويحتوي على خط إنتاج بطاقة تصل إلى نحو مليون طن سنوياً من الإسمنت البورتلاندي. كما تقوم الشركة بإنتاج مادة “الكلنكر” وتصديرها إلى عدة دول إفريقية مثل موريتانيا، في إطار دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وتسهم الشركة في التنمية الاقتصادية من خلال:

- توفير مادة أساسية لقطاع البناء والأشغال العمومية
- خلق فرص عمل محلية
- دعم الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية

كما شهدت المؤسسة تحديثات تقنية وبيئية، مثل تجهيزها بأنظمة تصفية حديثة لتقليل انبعاثات الغبار وتحسين الأداء البيئي.

ثانياً: منهج الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

تم الاعتماد في هذا الجزء من الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يساعد على تحقيق أهداف الدراسة، والذي يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن طريق توزيع الاستبيانات على أفراد العينة وتصنيفها وتحليلها لتحقيق تصور أفضل وأدق للموضوع محل الدراسة وهذا باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS. V. 26)

- ثالثاً: مصادر جمع البيانات.

اعتمدنا في جمع البيانات الخاصة بالدراسة على مصادر التالية:

الاستبيان لجأنا لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة للاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رسمية للبحث حيث قمنا بجمع البيانات من خلال تصميم استمارة تكونت من ثلاث محاور ومعلومات شخصية أساسية.

وللإجابة على فرضيات الدراسة استعملنا مقياس ليكرث الخماسي لقياس استجابات المبحوثين الفقرات الاستبيان كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): درجات مقياس " ليكرث الخماسي "

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS V26

كما تم تحديد طول خلايا المقياس ليكرث الخماسي " وذلك بحساب المدى $4 = 5 - 1$ تم تحديد طول الخلية عن طريق قسمة المدى على خلايا المقياس $0.80 = 4 / 5$ بعد ذلك نضيف طول الخلية الى أصغر القيمة في المقياس وهي 1 وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا حتى نصل الى الحدود الدنيا والعليا لكل خلية وتكون كما يلي:

- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1 و 1.80 يصنف في الخلية بدرجة استجابة غير موافق بشدة.

- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1.81 و 2.60 يصنف في الخلية بدرجة استجابة غير موافق

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 2.61 و 3.40 يصنف في الخلية بدرجة استجابة محايد.
 - إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 3.41 و 4.20 يصنف في الخلية بدرجة استجابة موافق.
 - إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 4.21 و 5 يصنف في الخلية بدرجة استجابة موافق بشدة.
 - رابعا: مجتمع وعينة الدراسة.
- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي شركة الاسمنت ببني صاف عين تموشنت باختلاف جنسهم ووظائفهم.

- **عينة الدراسة:** بهدف إجراء الدراسة تم توزيع الاستبيان على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة والذين تم اختيارهم عشوائيا وبدون تحيز، حيث بلغ عددهم 50 موظف، وتمكننا من استرجاع 39 استبيان تام قابل للتحليل.

الجدول رقم (02-02): الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والمستبعدة والمقبولة

البيان	العدد
الاستبيانات الموزعة	50
الاستبيانات المسترجعة	39
الاستبيانات المرفوضة و الغير مسترجعة	11
الاستبيانات المعتمدة (الصالحة للتحليل)	39

المصدر: من اعداد الطالبين

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

1. أداة الدراسة

حتى نتمكن من تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الجانب التطبيقي اعتمدنا على جمع البيانات المتعلقة بالدراسة على تصميم الاستبيان (انظر الى الملحق رقم (1) كأداة رئيسية للبحث وذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة، المسح النظري وتوجيهات الأستاذ المشرف. يتكون الاستبيان من أسئلة شملت متغيرات الدراسة وينقسم بدوره الى جزئين رئيسيين:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

-الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية لموظفي شركة الاسمنت ببني صاف بعين تموشنت الذي يشمل النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الخبرة والمسمى الوظيفي).

-الجزء الثاني: يتضمن 3 محاور:

-المحور الأول: يتضمن العبارات المتعلقة بالرقابة الداخلية.

-المحور الثاني: يتضمن العبارات المتعلقة بالأداء المالي.

-المحور الثالث: يتضمن العبارات المتعلقة بتأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي.

الجدول رقم (02-03): محاور الاستبيان

المحور	عدد العبارات
الأول: الرقابة الداخلية	من 1 إلى 10
الثاني: الأداء المالي	من 11 إلى 20
الثالث: تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي	من 21 إلى 30

المصدر: من اعداد الطالبين

أولاً: صدق أداة الدراسة:

لقد تم إجراء العديد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته وثباته، مستخدمين في ذلك تحكيم الاستبيان.

أ. الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

بعد إعداد الأسئلة أداة الاستبيان في صورتها الأولية من اجل أخذها بعين الاعتبار وتأكيدها مصداقيتها ومدى شموليتها لموضوع الدراسة فإنها تعرض مجموعة من الأساندة في التخصص، أو ما يعرف صدق المحكمين يقصد به:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

المظهر العام للاستبيان من حيث المفردات وكيفية صياغتها، ودقتها وموضوعاتها ومدى مناسبة الأداة للغرض الذي وضع لأجله.

ب. **صدق الاتساق الداخلي:** تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي العبارات الاستبيان من خلال حساب معدل الارتباط "بيرسون" بين درجة كل عبارة من عبارات المحور مع الدرجة الكلية لعبارات البعد الخاص بها، عند مستوى الدلالة 5%. والنتائج المحصل عليها مبينة في الجداول التالية:

المحور الأول: الرقابة الداخلية

الجدول رقم (02-04): معامل ارتباط عبارات الرقابة الداخلية مع المتغير الكلي

العبارة	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.839	0.000
02	0.823	0.000
03	0.764	0.000
04	0.763	0.000
05	0.753	0.000
06	0.717	0.007
07	0.663	0.000
08	0.633	0.000
09	0.621	0.000
10	0.471	0.003

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات 6SPSS v2

تشير نتائج التحليل إلى أن الرقابة الداخلية في المؤسسة قوية بشكل عام، حيث بلغ متوسط معامل الارتباط 0.705 وهو يُصنف ضمن المستوى القوي جداً. يأتي في مقدمة البنود بقوة واضحة بند "تحرص الإدارة على التطبيق الصارم للإجراءات والسياسات الرقابية المعتمدة داخل المؤسسة" بمعامل ارتباط 0.839، مما يعكس التزاماً إدارياً عالياً وفعالاً في تطبيق السياسات بشكل عملي. كما يبرز بند حماية الأصول (الملفات والسجلات والأجهزة) من التلاعب بمعامل 0.823، وهو ما يدل على أن آليات الحماية تعتبر من أهم ركائز الرقابة الحالية.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

أما التنوع في الأنشطة الرقابية (مثل التفويض والمراجعة والاعتماد) فبلغ 0.764، والتطبيق المنتظم للسياسات 0.763، والبيئة الرقابية القائمة على النزاهة والشفافية 0.753. هذه البنود تؤكد وجود نظام رقابي فعال ومنظم. ومع ذلك، يظهر ضعف نسبي واضح في بند "الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح ويحدد المسؤوليات بدقة" بمعامل 0.471 فقط (Sig. = 0.003)، وهو أضعف البنود في المحور. يشير هذا إلى أن هناك غموضاً في تحديد المسؤوليات قد يؤثر على كفاءة التطبيق العملي. كذلك يأتي بند تقييم الرقابة الداخلية بشكل دوري بمعامل 0.621، وهو مقبول لكنه ليس من أقوى العناصر، مما يعني أن التقييم الدوري موجود لكنه يحتاج تعزيزاً أكبر.

المحور الثاني: الأداء المالي

الجدول رقم (02-05): معامل ارتباط عبارات الأداء المالي مع المتغير الكلي

العبارة	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.814	0.000
02	0.778	0.000
03	0.732	0.000
04	0.720	0.000
05	0.633	0.000
06	0.605	0.000
07	0.530	0.001
08	0.501	0.001
09	0.334	0.038
10	0.262	0.107

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS v2

محور الأداء المالي يظهر الأداء المالي للمؤسسة مستوى متوسطاً إلى قوي، حيث بلغ متوسط معامل الارتباط 0.591. أبرز البنود قوة في هذا المحور هو "تواجه المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية" بمعامل 0.814، و"تمتلك المؤسسة هامش أمان مالي بفضل توفر خزانة صافية إيجابية" بمعامل 0.778. هذان البنود يشيران إلى أن هناك وعياً واضحاً بالتحديات المالية مع وجود احتياطي مالي يوفر بعض الاستقرار. كما تظهر السياسات

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

المالية تأثيراً قوياً على تحقيق النمو المستدام (0.732) واستراتيجيات التحسين المستمر (0.720). ومع ذلك، تبرز نقاط ضعف ملحوظة: إدارة السيولة تأتي بمعامل منخفض 0.334 (Sig. = 0.038)، واعتماد المؤسسة على مؤشرات مالية (ربحية وسيولة) في تقييم الأداء يسجل أضعف قيمة في المحور 0.262 وبمستوى دلالة إحصائية غير معنوي (0.107). هذا يعني أن استخدام المؤشرات المالية ليس منهجياً بما يكفي، مما قد يؤثر سلباً على دقة التقييم والتخطيط المستقبلي. التوازن بين الإيرادات والنفقات (0.501) والتقييم بالاعتماد على ROI (العائد على الاستثمار) و(0.530 ROE) (العائد على حقوق الملكية) يظهران أيضاً كعناصر متوسطة تحتاج تطويراً.

المحور الثالث: تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي

الجدول رقم (02-06): معامل ارتباط عبارات المحور الثالث مع المتغير الكلي

العبارة	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.838	0.000
02	0.801	0.000
03	0.794	0.000
04	0.791	0.000
05	0.742	0.000
06	0.733	0.000
07	0.701	0.000
08	0.660	0.000
09	0.518	0.001
10	0.498	0.001

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات 6SPSS v2

محور أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي يُعد هذا المحور الأقوى بين المحاور الثلاثة، حيث بلغ متوسط معامل الارتباط 0.708 (قوي جداً). يؤكد أقوى بند فيه "يساهم نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير في تحسين الأداء

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

المالي" بمعامل 0.838 على وجود علاقة مباشرة وقوية جداً بين فعالية الرقابة وتحسين النتائج المالية. يليه بند الالتزام الصارم بإجراءات الرقابة كأداة لتحسين إدارة المخاطر (0.801) ومتابعة سياسة المساءلة (0.791). ومن الملاحظ أيضاً أن "تتأخر المؤسسة أحياناً في تشديد الإجراءات الرقابية عند تدهور الأداء المالي" يسجل معاملاً مرتفعاً 0.794، وهو ما يشير إلى نقطة ضعف عملية مهمة: رد الفعل الرقابي بطيء في أوقات الأزمات. كما تظهر ثغرات في المتابعة الدقيقة لبعض العمليات (0.660) رغم تعزيز الشفافية. أضعف البنود في هذا المحور هو "يساعد تطبيق إجراءات الرقابة على الحد من الأخطاء والغش" (0.498)، رغم أنه لا يزال معنوياً، مما يعني أن التأثير في هذا الجانب موجود لكنه أقل قوة مقارنة بالجوانب الأخرى.

بشكل عام، يؤكد التحليل وجود علاقة إيجابية قوية بين الرقابة الداخلية والأداء المالي (متوسط معامل الارتباط الكلي 0.668)، وأن 93.3% من البنود ذات دلالة إحصائية عالية جداً ($\text{Sig} \geq 0.01$). نقاط القوة الرئيسية تتمثل في التزام الإدارة بالتطبيق الصارم، حماية الأصول، ومساهمة الرقابة الفعالة في تحسين الأداء وإدارة المخاطر. أما نقاط الضعف الرئيسية فتتركز في وضوح الهيكل التنظيمي، إدارة السيولة، استخدام المؤشرات المالية بشكل منهجي، والتأخر في تشديد الإجراءات عند الحاجة.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

قمنا بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الارتباط الفاكرونباخ (alpha de Cronbach) الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس، وهناك فرضيتين بالنسبة لهذا المعامل وهما:

الفرضية H_0 : عدم مصداقية البيانات إذا كان $AC > [0; 6.1]$

الفرضية H_1 : هناك مصداقية البيانات إذا كان $AC > [06.1]$

وكلما كان أكبر من 0.6 يعني أن الأداة تتمتع بثبات مقبول ويمكن توضيح ذلك من خلال توضيح اختبار الثبات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل Alpha Cronbach
عدد عبارات الاستبيان	30	0.78

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

التفسير:

بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة (0.78)، وهي قيمة مقبولة إحصائيًا، حيث تفوق الحد الأدنى المعتمد لثبات أداة القياس، مما يدل على وجود درجة مناسبة من الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبيان. وعليه فإن الأداة تتمتع بدرجة كافية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- التكرارات والنسب المئوية من أجل التعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة المدروسة، وإظهار نسب إجابات أفراد عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي من أجل التعرف أو معرفة درجة الموافقة على الأسئلة من طرف أفراد العينة المدروسة لكل فقرة.
- الانحراف المعياري من أجل التعرف على مدى الانحراف إجابات أفراد العينة ومدى تشتتها أو تركيزها فكلما اقتربت قيمته من الصفر يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ) الهدف منه قياس مدى ثبات أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان ويتمثل الحكم على درجة الثبات من خلال:
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين 0.6-0.7 يدل على أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول.
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين (07-08) يدل على أن الدراسة تتمتع بثبات جيد.
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.8 فيدل هذا على أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.
- معامل الارتباط "بيرسون": لاختبار صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحاور مع الدرجة الكلية للمحور.
- تحليل الانحدار البسيط: والذي يستخدم لمعرفة مدى تأثير متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد.

المطلب الثالث: تحليل خصائص العينة

- سنعرض خصائص عينة الدراسة كما وردت في الاستبيان المرفق في ملاحق الدراسة، حيث اشتملت على المتغيرات التالية: المسار التكويني، مجال العمل داخل المؤسسة، المستوى الوظيفي، المنصب والخبرة المهنية. وقد تم الاعتماد في التعبير عن خصائص الأفراد المستجوبين وتحليلها على الجداول التكرارية، والنسب المئوية، والتمثيل البياني.

أ. توزيع أفراد العينة حسب المسار الأكاديمي:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

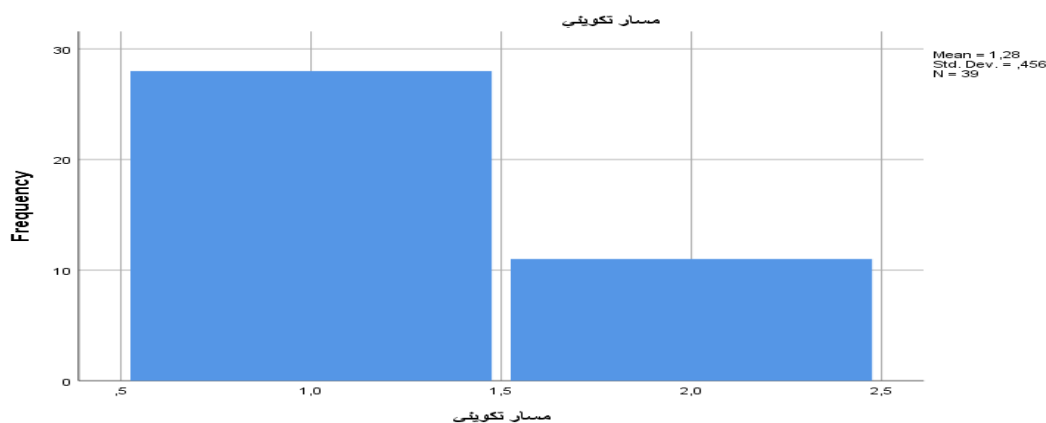
يوضح الجدول والشكل التاليان توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المسار الأكاديمي:

الجدول رقم (02-08): توزيع عينة الدراسة حسب المسار الأكاديمي

المسار الأكاديمي	التكرار	النسبة %
أكاديمي	28	71,8
مهني	11	28,2
المجموع	39	100%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS V26

الشكل رقم (02-01): توزيع عينة الدراسة حسب المسار الأكاديمي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS V26

أغلبية ساحقة من أفراد العينة (71.8% أي أكثر من 7 من كل 10 أفراد) ينتمون إلى المسار الأكاديمي (الجامعي/النظري)، بينما لا يتجاوز المسار المهني 28.2%. يعكس هذا التوزيع توجه المؤسسة (مؤسسة الإسمنت بني صاف) نحو توظيف الكفاءات النظرية ذات الخلفية العلمية والأكاديمية، وليس المهنية أو التقنية البحتة فقط. ومن الناحية المنهجية، يعزز هذا التوجه المصدقية العلمية للعينة، خاصة إذا كانت الدراسة تتناول مواضيع إدارية أو تنظيمية أو تكنولوجية تحتاج إلى فهم نظري عميق وقدرة على تحليل المفاهيم المجردة. كما يشير إلى أن أفراد العينة قادرون على التعامل بكفاءة مع الاستبيانات ذات الطابع النظري أو التحليلي.

ب- مجال العمل داخل المؤسسة: الجدول والشكل المواليان يوضحان توزيع أفراد العينة حسب مجال العمل

داخل المؤسسة:

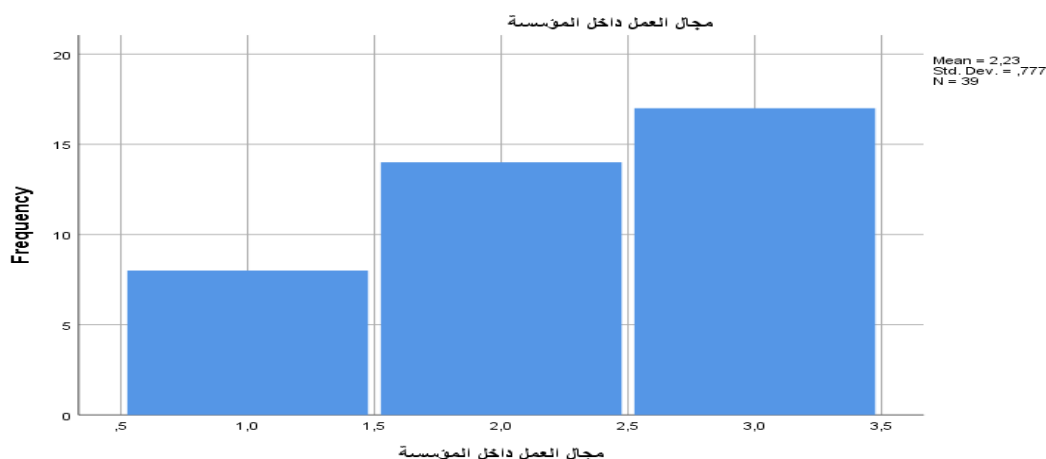
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

الجدول رقم (02-09): توزيع العينة حسب مجال العمل داخل المؤسسة

الفئة العمرية	التكرار	النسبة %
المحاسبة_و_المالية	8	20,5
الموارد_البشرية	14	35,9
الادارة_العامة	17	43,6
المجموع	39	100%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS V26

الشكل رقم (02-02): توزيع العينة حسب مجال العمل داخل المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS V26

يظهر الجدول تركّزاً واضحاً لأغلبية أفراد العينة في مجالي الإدارة العامة (43.6%) والموارد البشرية (35.9%)، ليصل مجموعهما إلى نحو 79.5%، مقابل 20.5% فقط في المحاسبة والمالية. هذا التوزيع يشير إلى أن العينة غير فنية بحتة، بل تميل بقوة نحو الجانب الإداري والتنظيمي داخل المؤسسة. ومن الناحية المنهجية، يجعل هذا التركيب العينة مناسبة جداً لدراسات تتعلق بالإدارة، التحفيز الوظيفي، التنظيم، أو الثقافة التنظيمية، لأن أفرادها يتعاملون يومياً مع قضايا إدارية وتنسيقية. غير أنه قد يقلل نسبياً من تمثيل الأقسام الفنية أو الهندسية البحتة، مما يستدعي الحذر عند تعميم النتائج على كامل أقسام المؤسسة التقنية.

ت-المستوى الوظيفي: الجدول والشكل المواليان يوضحان توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المستوى الوظيفي.

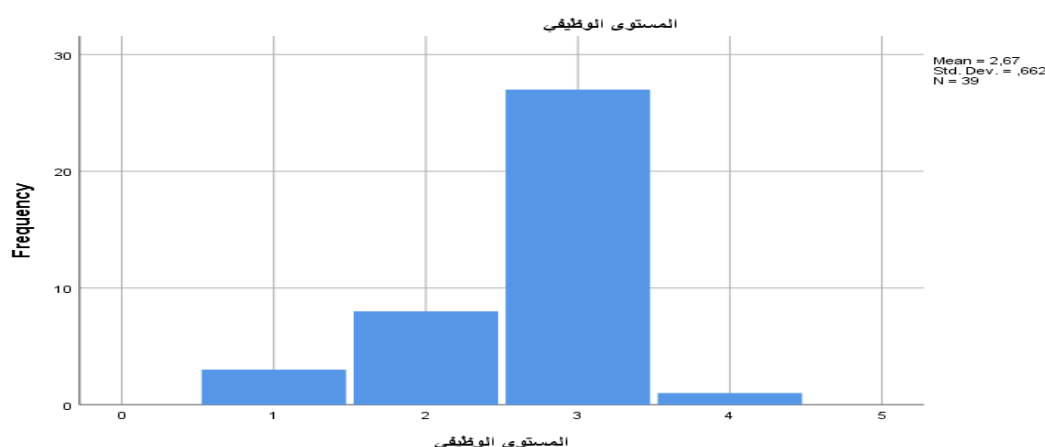
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

الجدول (10-02) توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
7,7	3	تنفيذي
20,5	8	إدارة_وسطى
69,2	27	إشرافي
2,6	1	ادارة_عليا
100%	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS V26

الشكل (03-02) توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS V26

يبرز الجدول سيطرة المستوى الإشرافي بأغلبية ساحقة (69.2%، أي 27 فرداً)، يليه المستوى الإداري الوسطى (20.5%)، بينما يكاد يكون تمثيل المستويين التنفيذي والعليا ضعيفاً جداً (7.7% و 2.6% على التوالي). يعني هذا التوزيع أن أغلب المستجيبين يشرفون يومياً على فرق عمل ويتعاملون مباشرة مع الواقع التشغيلي والتحديات اليومية، مما يجعلهم مصدراً غنياً وموثوقاً للمعلومات حول السياسات الإدارية والمشكلات العملية. في المقابل، يعكس التمثيل الضعيف للإدارة العليا (شخص واحد فقط) أن الدراسة تعكس الرأي المتوسط والإشرافي أكثر من الرؤية الاستراتيجية العليا، وهو ما يُعد ميزة في دراسات الميدان التي تهدف إلى فهم الواقع التنفيذي.

ث- المنصب الوظيفي: الجدول والشكل المواليان يوضحان توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي:

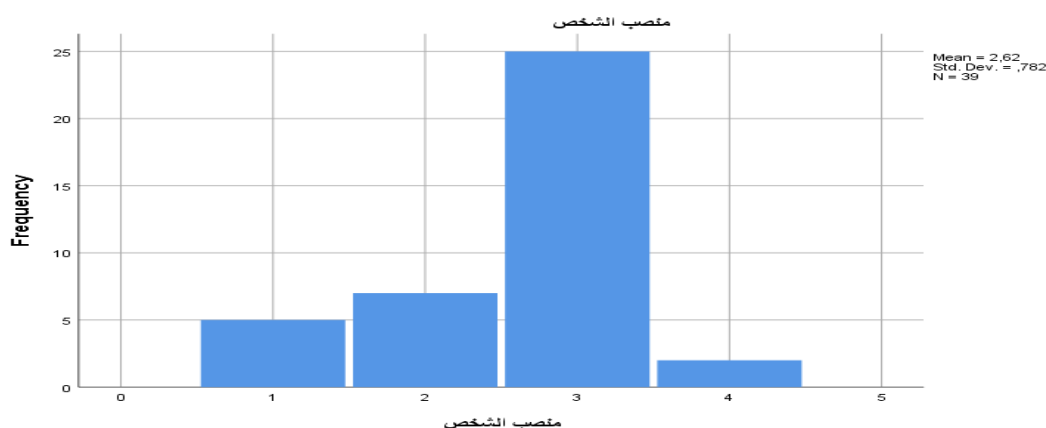
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

الجدول (11-02) توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة %
رئيس مكتب	5	12,8
رئيس مصلحة	7	17,9
عون_ادارة	25	64,1
متصرف اداري	2	5,1
المجموع	39	100%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS V26

الشكل (04-02) توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS V26

يسيطر المنصب "عون ادارة" على العينة بنسبة 64.1% (25 فردًا)، يليه "رئيس مصلحة" (17.9%) و"رئيس مكتب" (12.8%)، بينما يبقى منصب "متصرف اداري" محدودًا (5.1%). يعكس هذا التنوع الوظيفي وجود أفراد من مختلف المستويات الهرمية، مع سيطرة واضحة للكوادر التنفيذية المتوسطة. ومن الناحية البحثية، يُعد هذا التوزيع قوة للدراسة لأنه يجعل العينة قريبة من قاعدة الهرم الوظيفي ومنحها بعدًا عمليًا واقعيًا، مع الحفاظ على قدر من التنوع الذي يعزز مصداقية البيانات ويقلل من التحيز الناتج عن التركيز على مستوى واحد فقط.

ج-الخبرة المهنية: الجدول والشكل المواليان يوضحان توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

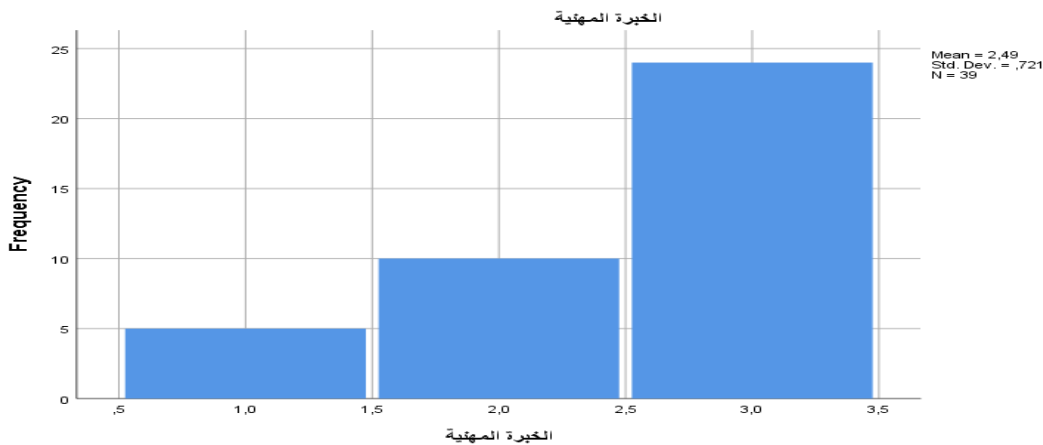
12): توزيع العينة

الجدول (02)-

المهنية	عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	5	12,8	
من 5 إلى 15 سنوات	10	25,6	
أكثر من 15 سنوات	24	61,5	
المجموع	39	100%	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS V26

الشكل (02-05): توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS V26

يتمتع أكثر من 61,5% من أفراد العينة (24 فرداً) بخبرة مهنية تزيد عن 15 سنة، بينما تبلغ نسبة من لديهم خبرة تتراوح بين 5 و 15 سنة 25,6%، ولا تتجاوز الخبرة الأقل من 5 سنوات 12,8%. يشير هذا التوزيع إلى درجة عالية جداً من الاستقرار الوظيفي داخل المؤسسة، وقلة التوظيف الجديد، وتوفر خبرة تراكمية عميقة لدى الغالبية الساحقة من المستجيبين. ومن الناحية المنهجية، يُعد هذا التوزيع ميزة كبرى للدراسة لأنه يضمن أن معظم

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

الإجابات مبنية على تجارب مهنية طويلة ومعرفة دقيقة بالإجراءات والثقافة التنظيمية، مما يرفع من مصداقية النتائج ويقلل من تأثير الآراء المبتدئة أو الموسمية.

تتميز عينة الدراسة (n=39) بخصائص مهنية ناضجة ومتماسكة: غلبة المسار الأكاديمي، تركيز إداري واضح، سيطرة المستوى الإشرافي والتنفيذي، وخبرة مهنية طويلة لدى الغالبية. هذه الخصائص تجعل العينة ممثلة بدرجة جيدة للكوادر الإدارية والإشرافية في المؤسسة، وتعزز مصداقية النتائج وقدرتها على عكس الواقع التنظيمي الفعلي. ومع ذلك، يظل حجم العينة الصغير نسبياً يستدعي الحذر عند التعميم على كامل المؤسسة أو على القطاع بأكمله.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا المبحث كل من تحليل نتائج محاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، ونتائج اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل نتائج عبارات الاستبيان.

1: قياس مستوى الرقابة الداخلية:

لقياس مستوى الرقابة الداخلية في مؤسسة بولاية عين تموشنت، سنتطرق فيما يلي إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول.

الجدول رقم (02-13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الرقابة الداخلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	درجة الاستجابة
01 تعتمد المؤسسة على بيئة رقابية قائمة على مبادئ النزاهة والشفافية بما يعزز الالتزام بالمعايير المهنية.	3,28	1,075	5	متوسطة
02 يتم اتخاذ إجراءات فعالة للحد من المخاطر.	3,31	1,004	4	متوسطة
03 تحرص الإدارة على التطبيق الصارم للإجراءات والسياسات الرقابية المعتمدة داخل المؤسسة.	2,79	1,128	7	متوسطة
04 تتوفر بالمؤسسة مجموعة من الأنشطة الرقابية (مثل التفويض،	2,74	0,910	8	متوسطة

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

				المراجعة، الاعتماد) التي تضمن سلامة العمليات المالية.	
متوسطة	3	0,873	3,36	يتمتع العاملون بالمؤسسة بالخبرة والكفاءة اللازمة لأداء مهامهم.	05
منخفضة	1 0	1,188	2,44	الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح ويحدد المسؤوليات بدقة.	06
مرتفعة	1	0,747	3,62	تطبق الإدارة السياسات الرقابية بانتظام.	07
متوسطة	6	0,695	3,21	تساهم الزيارات التفتيشية في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية.	08
متوسطة	9	0,580	3,08	تتوفر المؤسسة على إجراءات كافية لحماية أصولها (الملفات، السجلات، الأجهزة) من التلاعب.	09
متوسطة	7	0,902	2,77	تقوم الإدارة بتقييم الرقابة الداخلية بشكل دوري.	10
متوسطة	—	0,635	3,05	البعد الأول: الرقابة الداخلية	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS v26.

بلغ المتوسط الحسابي العام لبعد الرقابة الداخلية (3,0590) بانحراف معياري (0,63566)، وهو ما يدل على أن مستوى الرقابة المالية داخل المؤسسة جاء بدرجة متوسطة. ويعكس ذلك وجود نظام رقابي مطبق داخل المؤسسة، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى تطوير وتحسين في بعض الجوانب.

وقد جاءت أعلى عبارة من حيث المتوسط الحسابي وهي: تطبيق الإدارة السياسات الرقابية بانتظام بمتوسط (3,62)، ما يشير إلى التزام الإدارة بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية بصورة مستمرة، وهو مؤشر إيجابي يعكس اهتمام الإدارة بالرقابة كأداة تنظيمية وإدارية.

كما احتلت عبارة يتمتع العاملون بالمؤسسة بالخبرة والكفاءة اللازمة لأداء مهامهم المرتبة الثانية بمتوسط (3,36)، وهو ما يدل على توفر كفاءات بشرية قادرة على تنفيذ المهام الرقابية والمالية بكفاءة، باعتبار أن العنصر البشري يعد أحد أهم مقومات نجاح الرقابة الداخلية.

في المقابل، جاءت أدنى عبارة وهي الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح ويحدد المسؤوليات بدقة بمتوسط (2,44)، ما يكشف عن وجود ضعف في وضوح الهيكل التنظيمي أو تداخل في الاختصاصات والمسؤوليات،

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

وهو ما قد ينعكس سلبيًا على فعالية الرقابة المالية، لأن نجاح أي نظام رقابي يتطلب تحديدًا واضحًا للسلطات والمسؤوليات.

كما سجلت عبارة تقوم الإدارة بتقييم الرقابة الداخلية بشكل دوري متوسطًا منخفضًا نسبيًا (2,77)، ما يدل على أن عمليات المراجعة والتقييم الدوري للنظام الرقابي ليست بالمستوى المطلوب، وهو جانب مهم لأن الرقابة الفعالة تستلزم التقييم المستمر والتحسين المتواصل.

وعليه، يمكن القول إن المؤسسة تمتلك أسسًا أولية للرقابة الداخلية، غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بتحسين الهيكل التنظيمي، وتعزيز التقييم الدوري، وتوسيع الأنشطة الرقابية.

المحور الثاني: الأداء المالي

يتم فيما يلي عرض نتائج العبارات التي تقيس محور الأداء المالي ثم تحليلها.

الجدول رقم (02-19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الأداء المالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	درجة الاستجابة
تحقق المؤسسة نتائج مالية إيجابية تعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة.	3,79	1,056	4	مرتفعة
تعتمد الإدارة على استراتيجيات مالية تهدف إلى تحسين الأداء المالي بشكل مستمر.	3,92	1,085	3	مرتفعة
تتمتع المؤسسة بقدرة جيدة على إدارة سيولتها.	3,31	0,694	5	متوسطة
تحرص المؤسسة على تحقيق توازن مالي بين الإيرادات والنفقات بما يضمن استدامتها.	2,85	0,961	8	متوسطة
تعتمد المؤسسة على مؤشرات مالية (مثل الربحية والسيولة) في تقييم أدائها المالي.	2,23	1,266	10	منخفضة
تمتلك المؤسسة هامش أمان مالي بفضل توفر خزينة صافية إيجابية.	3,23	0,742	6	متوسطة
تؤثر مستويات الربحية على قرارات الإدارة المتعلقة بالاستثمار وتطوير	3,95	1,276	2	مرتفعة

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

المشاريع المستقبلية.				
تواجه المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية.	3,62	0,815	7	مرتفعة
تؤثر السياسات المالية المتبعة بشكل مباشر على قدرة المؤسسة في تحقيق نمو مستدام.	4,21	1,031	1	مرتفعة
يتم تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات الربحية مثل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية.	2,90	0,995	9	متوسطة
المحور الثاني: الأداء المالي				
	3,40	0,579		متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS v26.

بلغ المتوسط الحسابي العام لبعد الأداء المالي (3,4000) بانحراف معياري (0,57902)، وهو ما يدل على أن الأداء المالي للمؤسسة جاء بدرجة متوسطة مائلة إلى الارتفاع، بما يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية مقبولة نسبياً.

وجاءت أعلى عبارة وهي: تؤثر السياسات المالية المتبعة بشكل مباشر على قدرة المؤسسة في تحقيق نمو مستدام بمتوسط (4,21)، مما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية السياسات المالية في تحقيق الاستقرار والنمو، وأن القرارات المالية تعتبر عاملاً حاسماً في تحسين الأداء العام.

كما سجلت عبارة تؤثر مستويات الربحية على قرارات الإدارة المتعلقة بالاستثمار وتطوير المشاريع المستقبلية متوسطاً مرتفعاً (3,95)، وهو ما يبرز الدور المحوري للربحية في توجيه القرارات الاستثمارية وتوسيع النشاط.

وجاءت عبارة تعتمد الإدارة على استراتيجيات مالية تهدف إلى تحسين الأداء المالي بشكل مستمر بمتوسط (3,92)، ما يشير إلى تبني الإدارة لسياسات وخطط مالية تسعى إلى التطوير والتحسين.

في المقابل، جاءت أدنى عبارة وهي تعتمد المؤسسة على مؤشرات مالية (مثل الربحية والسيولة) في تقييم أدائها المالي بمتوسط (2,23)، وهو مؤشر سلبي نسبياً يدل على ضعف استخدام أدوات التحليل المالي ومؤشرات القياس في تقييم الأداء، رغم أهميتها في اتخاذ القرار الرشيد.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

كما سجلت عبارة يتم تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات الربحية مثل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية متوسطاً (2,90)، ما يعزز الاستنتاج السابق بأن المؤسسة لا تعتمد بما يكفي على المقاييس المالية العلمية الحديثة.

وبناءً على ذلك، فإن المؤسسة تحقق أداءً ماليًا مقبولاً، إلا أن تحسينه يتطلب تعزيز نظم التحليل المالي والاعتماد الأكبر على المؤشرات الكمية في التقييم.

المحور الثالث: تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي

يتم فيما يلي عرض نتائج العبارات التي تقيس تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي، ثم تحليلها.

الجدول رقم (02-20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	درجة الاستجابة
يساعد تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية على الحد من الأخطاء والغش المالي، مما يعزز الأداء المالي.	2,85	1,014	8	متوسطة
يرتبط ضعف بيئة الرقابة الداخلية بارتفاع درجة المخاطر المالية، مما ينعكس سلباً على استقرار الأداء المالي.	4,05	1,169	4	مرتفعة
تساهم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومختلف الأطراف ذات العلاقة.	4,03	1,135	5	مرتفعة
يتم متابعة وتقييم سياسة المساءلة التي تتبعها الإدارة من أجل تحسين الأداء المالي.	4,21	1,005	1	مرتفعة
يساهم نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.	3,26	1,044	7	متوسطة
يشكل الالتزام الصارم بإجراءات الرقابة الداخلية أداة أساسية لتحسين إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسة.	4,00	1,298	6	مرتفعة
تعتمد قدرة المؤسسة على تحسين ربحيتها على مدى التزامها بتطبيق	2,87	1,361	9	متوسطة

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

				إجراءات رقابية داخلية فعالة.
متوسطة	6	0,747	3,38	الرقابة الداخلية تعزز الشفافية المالية، إلا أن بعض العمليات لا تخضع للمتابعة الدقيقة.
مرتفعة	3	1,178	4,08	تتأخر المؤسسة أحياناً في تشديد الإجراءات الرقابية عند تدهور الأداء المالي.
متوسطة	9	0,951	2,87	يدفع تحسن الأداء المالي المؤسسة إلى الاستثمار في تطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيز آلياته.
مرتفعة		0,779	3,55	المحور الثالث: تأثير الرقابة المالية على الأداء المالي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS v26.

بلغ المتوسط الحسابي العام لبعد أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي (3,5590) بانحراف معياري (0,77958)، وهو ما يدل على أن أفراد العينة يرون أن للرقابة الداخلية أثراً مرتفعاً وإيجابياً على الأداء المالي للمؤسسة.

وجاءت أعلى عبارة وهي: يتم متابعة وتقييم سياسة المساءلة التي تتبعها الإدارة من أجل تحسين الأداء المالي بمتوسط (4,21)، ما يبين أن المساءلة والرقابة الإدارية تعتبر من أبرز العوامل المؤثرة في رفع الكفاءة المالية وتحسين النتائج.

كما جاءت عبارة تتأخر المؤسسة أحياناً في تشديد الإجراءات الرقابية عند تدهور الأداء المالي بمتوسط (4,08)، وهو ما يشير إلى اعتراف الباحثين بوجود تأخر نسبي في الاستجابة الرقابية عند ظهور مشكلات مالية، الأمر الذي يستدعي سرعة التدخل والمعالجة.

وسجلت عبارتا يرتبط ضعف بيئة الرقابة الداخلية بارتفاع درجة المخاطر المالية وتساهم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات متوسطات مرتفعة (4,05) و(4,03)، ما يؤكد وعي أفراد العينة بأن ضعف الرقابة

يؤدي إلى زيادة المخاطر، بينما الرقابة الفعالة تحسن الشفافية وتدفق المعلومات.

في المقابل، جاءت أدنى العبارات: يساعد تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية على الحد من الأخطاء والغش المالي بمتوسط (2,85)، وتعتمد قدرة المؤسسة على تحسين ربحيتها على مدى التزامها بتطبيق إجراءات رقابية

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

داخلية فعالة بمتوسط (2,87)، وهي نتائج قد تعكس عدم ملاحظة مباشرة لأثر الرقابة على الربحية أو وجود فجوة بين التطبيق العملي والنتائج المالية.

وعليه، فإن أفراد العينة يؤمنون عمومًا بأهمية الرقابة الداخلية وتأثيرها الإيجابي على الأداء المالي، إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز الربط العملي بين الإجراءات الرقابية والنتائج المالية الملموسة، كما تشير هذه النتائج إلى أن العاملين يدركون بوضوح أهمية الرقابة الداخلية وتأثيرها على الأداء، إلا أن مستوى تطبيق الرقابة المالية فعليًا داخل المؤسسة أقل من مستوى إدراك أهميتها، ما يعني وجود فجوة بين القناعة النظرية والممارسة العملية.

كما يتضح أن الأداء المالي أفضل نسبيًا من مستوى الرقابة الداخلية، وهو ما قد يرجع إلى عوامل أخرى مساندة مثل الخبرة، السوق، أو السياسات الإدارية، وليس الرقابة وحدها.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى التحقق من صحة الفرضيات التي تم صياغتها سابقًا، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج SPSS v26، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين المتغيرات، والانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي.

: اختبار الفرضية الرئيسية: يساهم نظام رقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركة الاسمنت ببني صاف -عين تموشنت"

- الفرضية الصفرية (H_0): لا يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركة الاسمنت ببني صاف - عين تموشنت، عند مستوى معنوية أكبر أو تساوي من 0.05.
- الفرضية البديلة (H_1): يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركة الاسمنت ببني صاف - عين تموشنت، عند مستوى معنوية أكبر من 0.05

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

- المتغير المستقل (X): الرقابة الداخلية

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

- المتغير التابع (Y): الأداء المالي

ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$Y = \alpha + \beta X$$

حيث:

- Y المتغير التابع (الأداء المالي)
- X المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)
- α الثابت (الحد الثابت أو المقطع)
- β معامل الانحدار (معامل التأثير)

1. تحليل جدول معامل الارتباط والتحديد (Model Summary)

الجدول رقم (02-22): معامل الارتباط والتحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع

^b Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.753	0.567	0.555	0.38620,
a. Predictors: (Constant), الرقابة الداخلية				
b. Dependent Variable: الأداء_المالي				

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS v26

ي بين الجدول أعلاه نتائج معامل الارتباط المتعدد (R) ومعامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار الخطي البسيط.

- معامل الارتباط المتعدد ($R = 0.753$) يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين الرقابة الداخلية والأداء المالي.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

• معامل التحديد ($R^2 = 0.567$) يعني أن 56.7% من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي يمكن تفسيرها من خلال الرقابة الداخلية.

• معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2 = 0.555$) بعد تعديل درجة الحرية، يفسر النموذج 55.5% من التباين في المتغير التابع.

• الخطأ المعياري للتقدير = 0.38620: يعكس دقة النموذج في التنبؤ.

يفسر نموذج الانحدار 56.7% من التباين في الأداء المالي من خلال الرقابة الداخلية، وهو نسبة جيدة في البحوث الإدارية والمالية، مما يدل على قدرة تفسيرية مقبولة للنموذج.

2. تحليل جدول التباين ANOVA:

الجدول رقم (02-23): تحليل التباين خط الانحدار ANOVA

^a ANOVA						
	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig.
1	Regression	7,221	1	7,221	48,418	.000 ^b
	Residual	5,519	37	149,		
	Total	12,740	38			

a. Dependent Variable: الأداء المالي

(b. Predictors: (Constant), الرقابة الداخلية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS v26

يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA) دلالة النموذج الإحصائية ككل.

- بلغت قيمة F المحسوبة 48.418، وهي قيمة مرتفعة.
- القيمة الاحتمالية ($Sig. = 0.000$) أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.01 و 0.05.

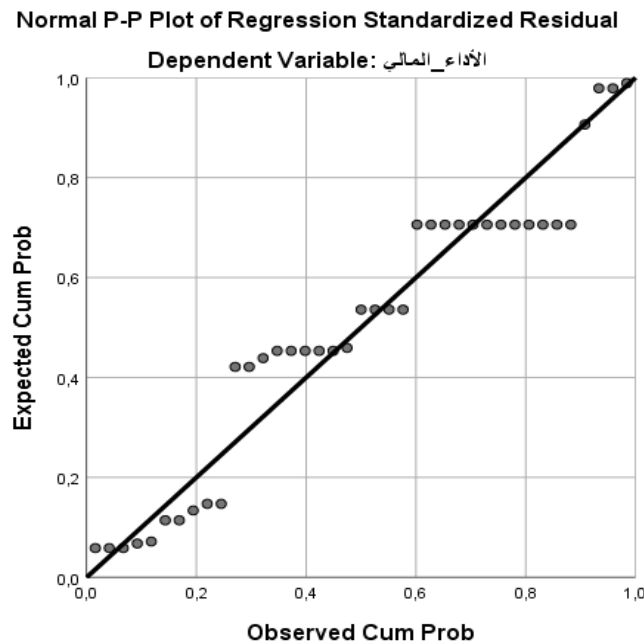
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

- هذا يعني أن النموذج ككل دال إحصائياً، وأن المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الأداء المالي).

يؤكد جدول ANOVA وجود تأثير دال إحصائياً للرقابة الداخلية على الأداء المالي $F = 48.418$ ، Sig. = 0.000 ، مما يدعم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

ويبين الشكل رقم (02-06) الخاص بملاءمة خط الانحدار أن النقاط موزعة حول خط الاتجاه التصاعدي، مما يدل على وجود علاقة خطية موجبة بين المتغيرين، وهذا يعني أن زيادة مستوى الرقابة الداخلية تقابلها زيادة في الأداء المالي، وهو ما يدعم نتائج الارتباط والانحدار.

الشكل رقم (02-06): ملائمة خط الانحدار



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS v26

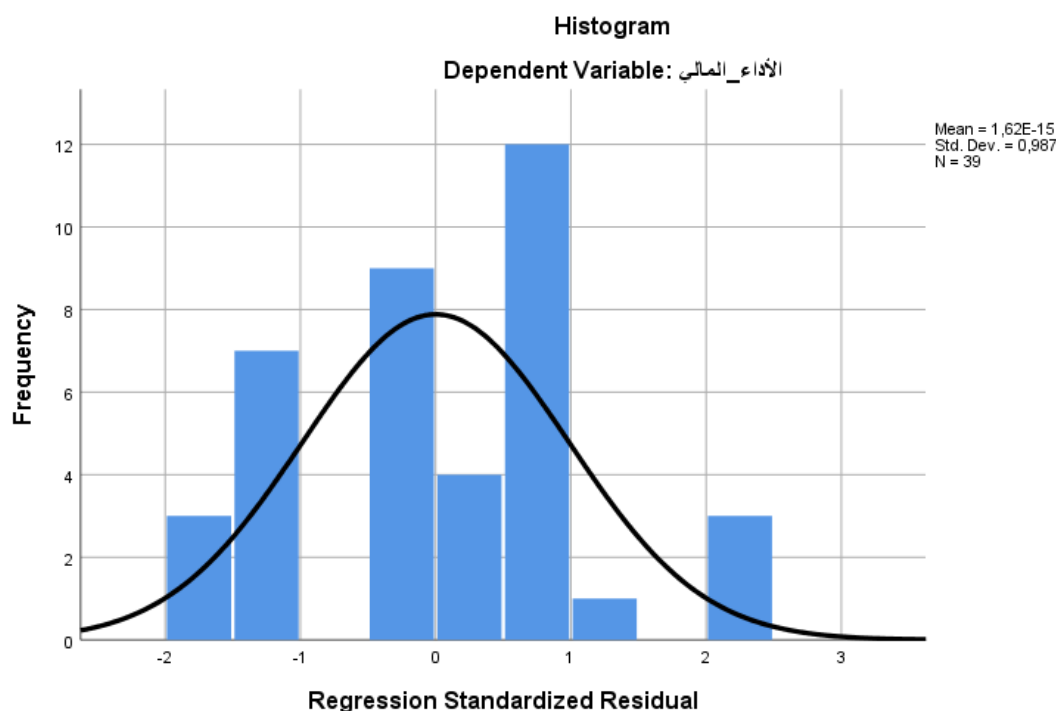
يبين الشكل رقم (02-07) أن بواقي الانحدار المعيارية تتبع تقريباً التوزيع الطبيعي، حيث:

- المتوسط قريب جداً من الصفر
- الانحراف المعياري يقارب الواحد الصحيح
- شكل التوزيع قريب من المنحنى الطبيعي

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

وهذا يدل على تحقق أحد أهم افتراضات نموذج الانحدار، وبالتالي فإن نتائج النموذج موثوقة وصالحة للتفسير.

الشكل رقم (02-07): المدرج التكراري لبواقي الانحدار المعيارية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS v26

3. تحليل معاملات خط الانحدار:

الجدول رقم (02-23): قيم معاملات خط الانحدار

^a Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 Constant)	1,302	0.308		4,231	000,

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

الرقابة الداخلية	0.686	0.099	0.753	6,958	000,
------------------	-------	-------	-------	-------	------

a. Dependent Variable: الأداء المالي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS v26

أظهرت نتائج جدول معاملات الانحدار أن:

- قيمة الثابت (**Constant**) بلغت **1.302**، وهي دالة إحصائياً $T = 4.231$ ، $Sig. = 0.000$ عند مستوى دلالة 0.05. ويمثل هذا الثابت القيمة المتوقعة للأداء المالي عندما تكون قيمة الرقابة الداخلية مساوية للصفر (أي في حالة غياب تأثير الرقابة الداخلية). ويشير ذلك إلى وجود مستوى أساسي من الأداء المالي يمكن تحقيقه بفعل عوامل أخرى داخل المؤسسة.
- أما معامل الانحدار (**B**) الخاص بالمتغير المستقل (الرقابة الداخلية) فقد بلغ **0.686**، وهو معامل موجب الإشارة. وهذا يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الرقابة الداخلية بوحدة واحدة إلى ارتفاع الأداء المالي بمقدار **0.686** وحدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- وبلغ المعامل المعياري (**Beta**) قيمة **0.753**، وهي قيمة مرتفعة تعكس قوة التأثير الواضحة للرقابة الداخلية على الأداء المالي.
- كما بلغت قيمة **T** المحسوبة **6.958** بمستوى دلالة $Sig. = 0.000$ ، وهو أقل من 0.05، مما يؤكد أن تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي معنوي إحصائياً وليس ناتجاً عن الصدفة.

تؤكد نتائج نموذج الانحدار أن الرقابة الداخلية تعد متغيراً مؤثراً معنوياً في الأداء المالي، وأن تحسينها وتفعيلها سيسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الأداء المالي للمؤسسة.

معادلة الانحدار النهائية:

$$\text{الأداء المالي} = 1.302 + 0.686 \times \text{الرقابة الداخلية}$$

مما سبق نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، أي يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاسمنت بني صاف يعني أن تحسين نظم الرقابة الداخلية وتطويرها يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق نتائج أفضل.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

المطلب الثالث: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

أفضت نتائج اختبار فرضية الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات المهمة التي تبرز طبيعة العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي، كما توضح الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية في تحسين كفاءة المؤسسة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها المالية. وقد تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط، الأمر الذي يسمح بمناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

في الفرضية الرئيسية يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة بينت النتائج وجود مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي حيث بلغ معامل الانحدار ($B = 0.686$)، وهو ما يعني أن أي تحسين في الرقابة الداخلية بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الأداء المالي بمقدار (0.686) وحدة، مع ثبات باقي العوامل. كما بلغت قيمة ($8T = 6.95$) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يؤكد معنوية هذا التأثير إحصائيًا.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الرقابة الداخلية لا ترتبط فقط بالأداء المالي، بل تمارس تأثيرًا مباشرًا عليه، وهو ما يبرز أهمية تبني أنظمة رقابية فعالة داخل المؤسسة. فكلما كانت الرقابة الداخلية أكثر تنظيمًا وصرامة ومرونة في الوقت نفسه، كلما ساعد ذلك على رفع الكفاءة التشغيلية، وضبط النفقات، وتحسين اتخاذ القرارات المالية، وتقليل المخاطر، وبالتالي تحسين الأداء المالي العام.

كما أظهرت نتائج معامل التحديد أن الرقابة الداخلية تفسر ما نسبته **56.7%** من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي، وهي نسبة معتبرة تدل على القوة التفسيرية الجيدة للمتغير المستقل. وفي المقابل، فإن نسبة **43.3%** من التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، مثل جودة الإدارة، مستوى الكفاءات البشرية، التكنولوجيا المستخدمة، طبيعة السوق، حجم المنافسة، والسياسات الاستثمارية والتمويلية.

وتعكس هذه النتيجة أن الرقابة الداخلية تعد عاملاً محوريًا في تحسين الأداء المالي، لكنها ليست العامل الوحيد، وهو ما يستوجب على المؤسسة اعتماد رؤية شاملة تجمع بين الرقابة الفعالة وباقي العوامل الإدارية والتنظيمية والاقتصادية.

كما أن تحقق افتراضات نموذج الانحدار، من خلال ملاءمة خط الانحدار واقتراب توزيع البواقي من التوزيع الطبيعي، يعزز موثوقية النتائج ويؤكد سلامة النموذج المستخدم في تفسير العلاقة بين المتغيرين.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج اختبار الفرضية جاءت منسجمة مع منطق الإدارة المالية الحديثة، حيث تؤكد أن الرقابة الداخلية تمثل أداة استراتيجية لتحسين الأداء المالي، وليس مجرد إجراء شكلي أو روتيني. ومن ثم، فإن أي مؤسسة تسعى إلى تحسين نتائجها المالية وتحقيق الاستدامة ينبغي أن تمنح الرقابة الداخلية مكانة مركزية ضمن منظومتها الإدارية.

وفي ضوء هذه النتائج، يتعين على المؤسسة محل الدراسة تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وتحديث أدواتها، وتكثيف المتابعة والتقييم المستمر، مع تدريب الموارد البشرية على الممارسات الرقابية الحديثة، بما يضمن رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بني صاف

خلاصة الفصل الثاني:

خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية الهادفة إلى اختبار أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة لجمع البيانات، ومعالجتها إحصائيًا باستخدام برنامج **SPSS v26**، وقد أظهرت النتائج أن مستوى كل من الرقابة الداخلية والأداء المالي جاء بدرجة متوسطة، مع إدراك مرتفع من أفراد العينة لأهمية الرقابة الداخلية ودورها في تحسين الأداء المالي. كما بينت نتائج اختبار الفرضية وجود مساهمة مباشرة للرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وبناءً على ذلك، أكدت نتائج الفصل أن الرقابة الداخلية تمثل أداة فعالة لترشيد الموارد، وتقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية، وتحسين الأداء المالي، مما يجعل تطويرها ضرورة أساسية لتحقيق الكفاءة والاستدامة داخل المؤسسة.



في ختام هذه الدراسة، يتضح أن نظام الرقابة الداخلية يمثل أحد الركائز الأساسية في تسيير المؤسسات الاقتصادية الحديثة، حيث لم يعد يقتصر دوره على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، بل أصبح أداة استراتيجية تسهم في حماية أصول المؤسسة، وضمان موثوقية المعلومات المالية، وتحسين جودة الأداء المالي، وتعزيز مبادئ الشفافية والحكومة.

كما بينت الدراسة أن الأداء المالي يعد من أهم المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، من خلال قدرتها على استغلال مواردها بكفاءة، وتحقيق التوازن المالي والاستمرارية في النشاط.

وفي هذا الإطار، تبين أن فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على تحسين الأداء المالي، من خلال تقليص المخاطر، وترشيد النفقات، ودعم عملية اتخاذ القرار.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية على مستوى شركة الإسمنت بني صاف وجود اهتمام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، مع وجود علاقة إيجابية بين فعاليته وتحسن الأداء المالي للمؤسسة، وهو ما أكدته نتائج الاستبيان والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

وعليه، يمكن التأكيد أن تطوير نظام الرقابة الداخلية يعد ضرورة ملحة لتعزيز الأداء المالي وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وفي الأخير، تبقى ال رقابة الداخلية عنصراً حاسماً في نجاح المؤسسة واستقرارها المالي، مما يستوجب العمل المستمر على تحسينها وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات التسيير الحديث.

النتائج نظرية :

- تؤكد الأدبيات النظرية أن نظام الرقابة الداخلية يُعد أداة أساسية لضمان حسن سير العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسة.

تساهم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية البيانات المالية ودقتها، مما يدعم عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء المالي. هناك توافق نظري على وجود علاقة إيجابية وطردية بين فعالية الرقابة الداخلية وتحسن الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

يُعتبر الأداء المالي من العوامل التي تدفع المؤسسات إلى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين فعاليتها باستمرار

نتائج ميدانية :

-أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة يساهم بشكل فعال في تحسين الكفاءة والفعالية المالية.

تبين وجود تأثير إيجابي للرقابة الداخلية على الأداء المالي من خلال تحسين جودة المعلومات المالية وتقليل الأخطاء والمخاطر.

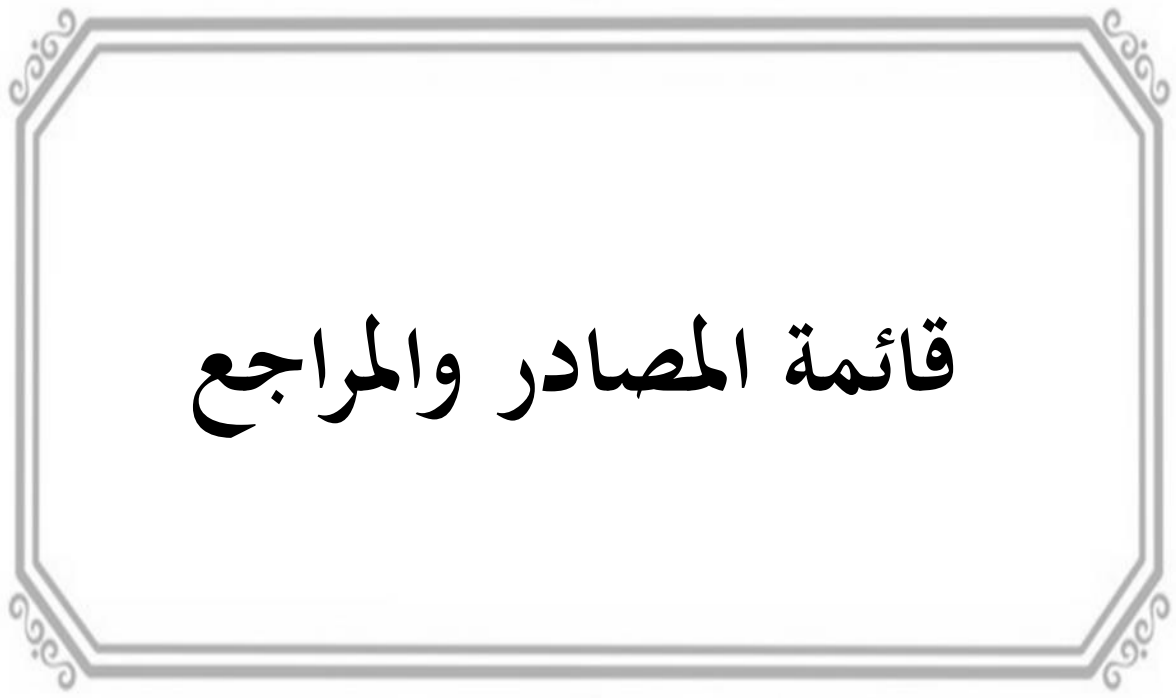
أكدت النتائج الميدانية وجود علاقة طردية واضحة بين قوة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الأداء المالي للمؤسسة.

كما بينت الدراسة أن تحسين الأداء المالي يشجع المؤسسة على تطوير آليات الرقابة الداخلية وتعزيز فعاليتها بشكل مستمر.

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز الأداء المالي داخل المؤسسة، وهي كما يلي:

ضرورة تطوير نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر بما يتماشى مع التطورات الحديثة في بيئة الأعمال؛

- تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية والالتزام داخل المؤسسة من خلال نشر الوعي بأهميتها بين الموظفين؛
- الاهتمام بتكوين وتدريب العاملين، خاصة في المجالات المالية والمحاسبية، على أساليب الرقابة الحديثة؛
- تحسين وتحديث نظم المعلومات المحاسبية بما يسمح بتوفير معلومات دقيقة وسريعة لاتخاذ القرار؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام داخل المؤسسة لضمان فعالية أكبر للرقابة الداخلية؛
- اجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية بهدف اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب؛
- تفعيل دور التدقيق الداخلي كآلية رقابية أساسية لمتابعة مدى الالتزام بالإجراءات والسياسات؛
- العمل على تحسين الأداء المالي من خلال ترشيد النفقات وتحسين استغلال الموارد المتاحة؛
- دعم تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة لما لها من دور في تعزيز الشفافية والمساءلة؛
- توفير الدعم اللازم من طرف الإدارة العليا لنظام الرقابة الداخلية من حيث الموارد البشرية والمادية؛
- الاعتماد على مؤشرات مالية وغير مالية بشكل متكامل لتقييم الأداء بصورة أدق وشاملة؛
- اقتراح إجراء دراسات مستقبلية حول تأثير التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية .



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- بوخلخال، تحليل مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، الجزائر، 2021،
- 2- توام، الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الجزائر، 2016،
- 3- جدي، سمراء، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الجزائر، 2017،
- 4- حضاوله، محمد قاسم، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 5- الحسان، عطا الله أحمد سويلم، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الرائد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 6- حنفي، عبد الغفار، الإدارة المالية الحديثة، مصر، 2010، .
- 7- خميسي، شيحة، التحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 8- خميسي، فعالية الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، الجزائر، 2017.
- 9- داداي، عدون، الإدارة المالية وتحليل الأداء المالي، الجزائر، 2009.
- 10- ديلمي، مؤشرات الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، الجزائر، 2021.
- 11- الساري، التحليل المالي ومؤشرات الربحية، الأردن، 2008، .
- 12- الصيرفي، محمد، الإدارة المالية والتحليل المالي، مصر، 2012.
- 13- عبد الحميد، قياس الأداء المالي وتعزيز القدرة التنافسية، مصر، 2013.
- 14- عبد الله، الأداء المالي واستمرارية المؤسسة، الجزائر، 2014.
- 15- عثمان، عبد الله أحمد محمود، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

- 16- القاضي، حسين، الرقابة المالية وتقييم الأداء، الأردن، 2011.
- 17- كحيل، سليم، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، الجزائر، 2015.
- 18- معروف، التحليل المالي ومؤشرات الهيكلية المالية، الجزائر، 2015.
- 19- معوض، وأبو زيد، المردودية المالية وتقييم الاستثمارات، مصر، 2020.
- 20- محمد قاسم، أخطاء النظام المحاسبي والرقابة الداخلية، الجزائر، 2011.
- 21- نور، أحمد، تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات، مصر، 2011.
- ثانيًا: الرسائل والأطروحات الجامعية
- 22- جدي، سمراء، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.
- 23- زاهية، توام، التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقها في البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
- 24- جاد الله خلف حميد رجب، تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بالتطبيق في الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية – المنطقة الشمالية، رسالة دبلوم عالٍ، جامعة الموصل، العراق، 2020.
- 25- كحيل، سليم، دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي: دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة، مذكرة ماستر، الجزائر، 2014-2015.
- ثالثًا: المقالات العلمية (المجلات)
- 26- بن عيسى، محمد. (2019). “دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية المغربية”. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الحسن الثاني، المغرب.

قائمة المصادر والمراجع

- 27-بوقارة، آمنة، وبوشريعة، محمد. (2023). “دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر التدقيق: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بولاية قسنطينة”. *مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)*، الجزائر.
- 28-بوشيخي، عائشة. (2020). “الرقابة والتدقيق الداخليين بالمؤسسة الجزائرية – دراسة حالة تدقيق الاستثمارات بشركة سوناطراك وتهيئة وتعبيد الطرق STARR بولاية تلمسان”. *مجلة المنهل الاقتصادي*، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- 29-الجبوري، أحمد. (2016). “أثر الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية العراقية”. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة بغداد، العراق.
- 30-عبد الله، محمود أحمد. (2018). “العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المصرية”. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- 31-العتيبي، محمد بن سعد. (2017). “أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية”. *مجلة الإدارة العامة*، معهد الإدارة العامة، السعودية.
- 32-علي، أحمد. (2021). “أثر الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الحكومية السودانية”. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، جامعة الخرطوم، السودان.
- 33-كاظم، نعمة حسين، ومحسن، أحمد حسن. “دور الرقابة الداخلية في حماية أصول وأموال المنظمة: دراسة تطبيقية في جامعة بابل”. *مجلة جامعة بابل*، جامعة بابل، العراق.
- 34-محمد، حسن. (2020). “أثر الرقابة الداخلية على كفاءة التسيير المالي في المؤسسات الاقتصادية الأردنية”. *مجلة العلوم الإدارية*، جامعة اليرموك، الأردن.

رابعاً: المعايير والتقارير

- 35-جنة رعاية المؤسسات (COSO)، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية.

مراجع بالإنجليزية :

1. Doyle, J., Ge, W., & McVay, S. (2007). *Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting*. Journal of Accounting and Economics, 44(1), 223–193.
2. Jagan Krishnan. (2005). *Audit committee quality and internal control*. The Accounting Review, 80(2), 675–649.
3. Hollis Ashbaugh-Skaife, Daniel Collins, William Kinney, & Ryan LaFond. (2009). *The effect of SOX internal control deficiencies on firm risk and cost of equity*. Journal of Accounting Research, 47(1), 43–1.
4. Udi Hoitash, Rani Hoitash, & Jean Bedard. (2009). *Corporate governance and internal control over financial reporting*. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 28(2), 1.
5. Huifa Chen et al. (2010). *Internal control and firm performance: Evidence from China*. China Journal of Accounting Research, 3(2), 130–115.
6. Richard Adams. (2014). *Internal control systems and financial risk management in multinational corporations*. International Journal of Finance.
7. Philip Brown. (2012). *Corporate governance and internal control systems in European firms*. Accounting Review European.



الملاحق

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص مالية المؤسسة

في إطار إنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة (الماستر) في تخصص (مالية المؤسسة)، تحت عنوان:

"فعالية الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"،

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعزيز كفاءة وفعالية التسيير داخل المؤسسات.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، قمنا بإعداد هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع بيانات ميدانية تعكس واقع تطبيق آليات الرقابة الداخلية وانعكاساتها على المؤشرات المالية للمؤسسة.

نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على عبارات هذا الاستبيان بكل موضوعية وشفافية، حيث أن آرائكم تمثل عنصراً أساسياً في إنجاح هذه الدراسة، علماً بأن المعلومات المقدمة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستُعامل بسرية تامة.

محور البيانات الشخصي :

- مسار التكويني : ☐ أكاديمي. ☐ مهني
- مجال العمل داخل المؤسسة : ☐ المحاسبة ومالية. ☐ موارد بشرية. ☐ الإدارة العامة. ☐ تدقيق أو الرقابة
- المستوى الوظيفي: ☐ تنفيذي. ☐ متوسط. ☐ إشرافي. ☐ إداري عالي.

- منصب الشخصي : ☐ إطار سامي ☐ إطار. ☐ عون تنفيذي. ☐ = عون تحكم
- الخبرة المهنية ☐ أقل من 5 سنوات. ☐ 5 إلى 15 سنوات. ☐ أكثر من 15 سنة

محور الرقابة الداخلية:

ر قم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تعتمد المؤسسة على بيئة رقابية قائمة على مبادئ النزاهة والشفافية بما يعزز الالتزام بالمعايير المهنية.					
2	يتم اتخاذ إجراءات فعالة للحد من المخاطر					
3	تحرص الإدارة على التطبيق الصارم للإجراءات والسياسات الرقابية المعتمدة داخل المؤسسة.					
4	تتوفر بالمؤسسة مجموعة من الأنشطة الرقابية (مثل التفويض، المراجعة، الاعتماد) التي تضمن سلامة العمليات المالية.					
5	يتمتع العاملون بالمؤسسة بالخبرة والكفاءة اللازمة لأداء مهامهم					
6	الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح ويحدد المسؤوليات بدقة					
7	تطبق الإدارة السياسات الرقابية بانتظام .					
8	تساهم الزيارات التفتيشية في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية					
9	تتوفر المؤسسة على إجراءات كافة لحماية أصولها (الملفات و السجلات					

					و الأجهزة (من التلاعب	
					تقوم الإدارة بتقييم الرقابة الداخلية بشكل دوري .	1 0

محور الأداء المالي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تحقق المؤسسة نتائج مالية إيجابية تعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة.					
2	تعتمد الإدارة على استراتيجيات مالية تهدف إلى تحسين الأداء المالي بشكل مستمر.					
3	تتمتع المؤسسة بقدرة جيدة على إدارة سيولتها					
4	تحرص المؤسسة على تحقيق توازن مالي بين الإيرادات والنفقات بما يضمن استدامتها.					
5	تعتمد المؤسسة على مؤشرات مالية (مثل الربحية والسيولة) في تقييم أدائها المالي.					

					تمتلك المؤسسة هامش أمان مالي بفضل توفر خزينة صافية ايجابية	6
					تؤثر مستويات الربحية على قرارات الإدارة المتعلقة بالاستثمار وتطوير المشاريع المستقبلية.	7
					تواجه المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية	8
					تؤثر السياسات المالية المتبعة بشكل مباشر على قدرة المؤسسة في تحقيق نمو مستدام.	9
					يتم تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات الربحية مثل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية.	10

محور تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي :

رقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	يساعد تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية على الحد من الأخطاء والغش المالي، مما يعزز الأداء المالي.				

					2 يرتبط ضعف بيئة الرقابة الداخلية بارتفاع درجة المخاطر المالية، مما ينعكس سلباً على استقرار الأداء المالي.
					3 تساهم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومختلف الأطراف ذات العلاقة.
					4 يتم متابعة وتقييم سياسة المساءلة التي تتبعها الإدارة من أجل تحسين الأداء المالي
					5 يساهم نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة
					6 يشكل الالتزام الصارم بإجراءات الرقابة الداخلية أداة أساسية لتحسين إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسة.
					7 تعتمد قدرة المؤسسة على تحسين ربحيتها على مدى التزامها بتطبيق إجراءات رقابية داخلية فعالة.
					8 الرقابة الداخلية تعزز الشفافية المالية، إلا أن بعض العمليات لا تخضع للمتابعة الدقيقة.
					9 تتأخر المؤسسة أحياناً في تشديد الإجراءات الرقابية عند تدهور الأداء المالي
					10 يدفع تحسن الأداء المالي المؤسسة إلى الاستثمار في تطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيز آلياته.

Correlations

تتوفر بالمؤسسة					
مجموعة من الأنشطة تحرص الإدارة على	نعمتد المؤسسة على				
لرقابية (مثل لتطبيق الصارم	بيئة رقابية قائمة على				
العاملون لتفويض، المراجعة، للإجراءات	مبادئ النزاهة				
بالخبرة لاعتماد) التي تضمن السياسات الرقابية يتم اتخاذ إجراءات والشفافية بما يعزز					
اللازمة سلامة العمليات المعتمدة داخل فعالة للحد من الالتزام بالمعايير					
لأداء مهامهم المالية. المؤسسة.	المخاطر المهنية.				

Pearson	1	**942,	**461,	*318,	**899,	161,-
Correlation						
نعمتد المؤسسة على بيئة رقابية						
(tailed-Sig. (2		000,	003,	048,	000,	328,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson	**942,	1	**452,	204,	**861,	226,-
Correlation						
يتم اتخاذ إجراءات فعالة للحد من المخاطر						
(tailed-Sig. (2	000,		004,	213,	000,	167,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson	**461,	**452,	1	**794,	290,	**579,
Correlation						
تحرص الإدارة على التطبيق الصارم للإجراءات والسياسات الرقابية المعتمدة داخل المؤسسة.						
(tailed-Sig. (2	003,	004,		000,	073,	000,
N	39	39	39	39	39	39

Pearson Correlation	*318,	204,	**794,	1	119,	**691,
تتوفر بالمؤسسة مجموعة من لأنشطة الرقابية (مثل التفويض، لمراجعة، الاعتماد) التي تضمن سلامة العمليات المالية.	(tailed-Sig. (2	048,	213,	000,	471,	000,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation	**899,	**861,	290,	119,	1	104,-
يتمتع العاملون بالمؤسسة بالخبرة والكفاءة اللازمة لأداء مهامهم	(tailed-Sig. (2	000,	000,	073,	471,	528,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson relationCor	161,-	226,-	**579,	**691,	104,-	1
لهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح ويحدد المسؤوليات بدقة	(tailed-Sig. (2	328,	167,	000,	000,	528,
N	39	39	39	39	39	39

Pearson Correlation بتطبيق الإدارة السياسات الرقابية بانتظام .		**925,	**863,	**497,	*393,	**782,	132,-
	(tailed-Sig. (2	000,	000,	001,	013,	000,	422,
	N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation نساهم الزيارات التفتيشية في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية		*343,	247,	*324,	**418,	**526,	**590,
	(tailed-Sig. (2	032,	130,	045,	008,	001,	000,
	N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation تتوفر المؤسسة على إجراءات كافية لحماية أصولها (الملفات و السجلات و الأجهزة) من التلاعب		**640,	**682,	**749,	**687,	**464,	218,
	(tailed-Sig. (2	000,	000,	000,	000,	003,	183,
	N	39	39	39	39	39	39

Pearson Correlation بشكل دوري . تقوم الإدارة بتقييم الرقابة الداخلية		069,	168,	**625,	**664,	026,-	**637,
	(tailed-Sig. (2	677,	308,	000,	000,	877,	000,
	N	39	39	39	39	39	39
الرقابة_الداخلية Pearson Correlation		**753,	**717,	**839,	**764,	**663,	**471,
	(tailed-Sig. (2	000,	000,	000,	000,	000,	003,
	N	39	39	39	39	39	39

Correlations

		تحرص المؤسسة		تعتمد الإدارة على			
		تلك المؤسسة		تعتمد المؤسسة على		على تحقيق توازن	
		أمان مالي		مؤشرات مالية		(مثل مالي بين الإيرادات تتمتع	
		توفر خزينة الربحية والسيولة)		في النفقات بما يضمن بقدره		جيدة على لأداء المالي بشكل قدرتها على تحقيق	
		صافية ايجابية		تقييم أدائها المالي.		استدامتها.	
		إدارة سيولتها		مستمر.		الأهداف المسطرة.	
Pearson تحقق المؤسسة نتائج مالية إيجابية Correlation نعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة.	1	904,	055,-	214,-	397,-*	331,*	
	(tailed-Sig. (2	000,	738,	192,	012,	040,	
	N	39	39	39	39	39	
Pearson تعتمد الإدارة على استراتيجيات Correlation مالية تهدف إلى تحسين الأداء المالي بشكل مستمر.	**904,	1	177,-	113,-	312,-	513,**	
	(tailed-Sig. (2	000,	280,	495,	053,	001,	

N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation إدارة سيولتها تمتّع المؤسسة بقدرة جيدة على	055,-	177,-	1	**467,	*336,	114,
(tailed-Sig. (2	738,	280,		003,	036,	490,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation يضمن استدامتها. تحرص المؤسسة على تحقيق توازن مالي بين الإيرادات والنفقات بما	214,-	113,-	**467,	1	**852,	**605,
(tailed-Sig. (2	192,	495,	003,		000,	000,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation أدائها المالي. نعتد المؤسسة على مؤشرات مالية (مثل الربحية والسيولة) في تقييم	*397,-	312,-	*336,	**852,	1	**446,
(tailed-Sig. (2	012,	053,	036,	000,		004,

N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation	*331,	**513,	114,	**605,	**446,	1
(tailed-Sig. (2	040,	001,	490,	000,	004,	
N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation	**773,	**852,	190,-	307,-	**497,-	*346,
(tailed-Sig. (2	000,	000,	248,	057,	001,	031,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation	**671,	**710,	215,	057,	192,-	**412,
(tailed-Sig. (2	000,	000,	189,	731,	241,	009,

N	39	39	39	39	39	39
Pearson	**765,	**791,	093,	020,-	*380,-	*349,
Co						
relation						
بشكل مباشر على قدرة المؤسسة في تحقيق نمو مستدام.						
(tailed-Sig. (2	000,	000,	572,	902,	017,	029,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson	196,-	105,-	**504,	**809,	**813,	**496,
يتم تقييم الأداء المالي بالاعتماد						
Correlation						
على مؤشرات الربحية مثل العائد						
(tailed-Sig. (2	232,	525,	001,	000,	000,	001,
على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية.						
N	39	39	39	39	39	39
Pearson	**633,	**720,	*334,	**501,	262,	**778,
الأداء المالي						
onCorrelati						
(tailed-Sig. (2	000,	000,	038,	001,	107,	000,

N	39	39	39	39	39	39
---	----	----	----	----	----	----

Correlations

شكل الالتزام	نساهم فعالية أنظمة				
صارم بإجراءات	لرقابة الداخلية في يرتبط ضعف بيئة يساعد تطبيق				
رقابة الداخلية أداة يساهم نظام الرقابة	بتم متابعة وتقييم نقليص فجوة عدم لرقابة الداخلية إجراءات الرقابة				
أساسية لتحسين إدارة لداخلية بشكل كبير تتبعها الإدارة من لإدارة	مختلف لمالية، مما ينعكس من الأخطاء والغش				
لخاطر المالية داخل تحسّن الأداء المالي أجل تحسين الأداء لأطراف ذات سلبًا على استقرار المالي، مما يعزز الأداء					
المؤسسة.	للمؤسسة	المالي	العلاقة.	الأداء المالي.	المالي.

Pearson Correlation يساعد تطبيق إجراءات الرقابة لداخلية على الحد من الأخطاء والغش المالي، مما يعزز الأداء المالي.	1	149,-	156,-	109,	**734,	020,
(tailed-Sig. (2		367,	341,	508,	000,	904,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation يرتبط ضعف بيئة الرقابة الداخلية بارتفاع درجة المخاطر المالية، مما ينعكس سلباً على استقرار الأداء المالي.	149,-	1	**911,	**753,	291,	**816,
(tailed-Sig. (2	367,		000,	000,	072,	000,
N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation يساهم فعالية أنظمة الرقابة لداخلية في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومختلف الأطراف ذات العلاقة.	156,-	**911,	1	**803,	305,	**822,
(tailed-Sig. (2	341,	000,		000,	059,	000,
N	39	39	39	39	39	39

Pearson Correlation الأداء المالي		109,	**753,	**803,	1	**626,	**908,
	(tailed-Sig. (2	508,	000,	000,		000,	000,
	N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation للمؤسسة		**734,	291,	305,	**626,	1	**602,
	(tailed-Sig. (2	000,	072,	059,	000,		000,
	N	39	39	39	39	39	39
Pearson Correlation المؤسسة		020,	**816,	**822,	**908,	**602,	1
	(tailed-Sig. (2	904,	000,	000,	000,	000,	
	N	39	39	39	39	39	39

Pearson نعتمد قدرة المؤسسة على تحسين Correlation بحيتها على مدى التزامها بتطبيق إجراءات رقابية داخلية فعالة.		**805,	170,	207,	251,	**765,	238,
	(tailed-Sig. (2	000,	302,	207,	124,	000,	144,
	N	39	39	39	39	39	39
Pearson الرقابة الداخلية تعزز الشفافية Correlation المالية، إلا أن بعض العمليات لا تخضع للمتابعة الدقيقة.		**809,	037,	050,	**418,	**916,	*353,
	(tailed-Sig. (2	000,	823,	762,	008,	000,	028,
	N	39	39	39	39	39	39
Pearson تتأخر المؤسسة أحيانا في تشديد Correlation لإجراءات الرقابة عند تدهور الأداء المالي		032,	**819,	**903,	**720,	*390,	**740,
	(tailed-Sig. (2	846,	000,	000,	000,	014,	000,
	N	39	39	39	39	39	39

Pearson يدفع تحسن الأداء المالي المؤسسة إلى الاستثمار في تطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيز آلياته.	Pearson	**607,	077,	101,	082,-	**485,	043,
	Correlation						
	(tailed-Sig. (2	000,	641,	542,	620,	002,	797,
	N	39	39	39	39	39	39
أثر_الرقابة_الداخلية	Pearson	**498,	**701,	**733,	**791,	**838,	**801,
	Correlation						
	(tailed-Sig. (2	001,	000,	000,	000,	000,	000,
	N	39	39	39	39	39	39

RELIABILITY

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.941,	30

Descriptive Statistics

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
N				

39	ن تعتمد المؤسسة على بيئة رقابية قائمة على مبادئ النزاهة والشفافية بما يعزز الالتزام بالمعايير المهنية.	1	4	3,28	1,075
39	يتم اتخاذ إجراءات فعالة للحد من المخاطر	1	4	3,31	1,004
39	تحرص الإدارة على التطبيق الصارم للإجراءات والسياسات الرقابية المعتمدة داخل المؤسسة.	1	5	2,79	1,128
39	تتوفر بالمؤسسة مجموعة من الأنشطة الرقابية (مثل التفويض، لمراجعة، الاعتماد) التي تضمن سلامة العمليات المالية.	2	4	2,74	910,
39	يتمتع العاملون بالمؤسسة بالخبرة والكفاءة اللازمة لأداء مهامهم	2	5	3,36	873,

لهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح ويحدد المسؤوليات بدقة	39	1	4	2,44	1,188
نطبق الإدارة السياسات الرقابية بانتظام .	39	2	4	3,62	747,
نساهم الزيارات التفتيشية في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية	39	1	4	3,21	695,
تتوفر المؤسسة على إجراءات كافية لحماية أصولها (الملفات و السجلات و الأجهزة) من التلاعب	39	2	4	3,08	580,
نقوم الإدارة بتقييم الرقابة الداخلية بشكل دوري .	39	2	4	2,77	902,
الرقابة_الداخلية	39	1,90	4,00	3,0590	63566,

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تحقق المؤسسة نتائج مالية إيجابية نعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة.	39	2	5	3,79	1,056
نعتمد الإدارة على استراتيجيات مالية تهدف إلى تحسين الأداء المالي بشكل مستمر.	39	2	5	3,92	1,085
تتمتع المؤسسة بقدرة جيدة على إدارة سيولتها	39	2	5	3,31	694,

39	تحرص المؤسسة على تحقيق توازن مالي بين الإيرادات والنفقات بما يضمن استدامتها.	2	5	2,85	961,
39	نعتمد المؤسسة على مؤشرات مالية (مثل الربحية والسيولة) في تقييم أدائها المالي.	1	4	2,23	1,266
39	تمتلك المؤسسة هامش أمان مالي بفضل توفر خزينة صافية ايجابية	2	5	3,23	742,
39	تؤثر مستويات الربحية على قرارات الإدارة المتعلقة بالاستثمار وتطوير المشاريع المستقبلية.	1	5	3,95	1,276
39	نواجه المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية	2	5	3,62	815,

39	نؤثر السياسات المالية المتبعة بشكل مباشر على قدرة المؤسسة في تحقيق نمو مستدام.	2	5	4,21	1,031
39	يتم تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات الربحية مثل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية.	2	4	2,90	995,
39	الأداء_المالي	2,00	4,00	3,4000	57902,
39	(Valid N (listwise				

Descriptive Statistics

	N	Minimu m	Maximu m	Mean	Std. Deviation
يساعد تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية على الحد من الأخطاء والغش المالي، مما يعزز الأداء المالي.	39	2	5	2,85	1,014
يرتبط ضعف بيئة الرقابة الداخلية بارتفاع درجة المخاطر المالية، مما ينعكس سلباً على استقرار الأداء المالي.	39	2	5	4,05	1,169
تساهم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومختلف الأطراف ذات العلاقة.	39	2	5	4,03	1,135

39	2	5	4,21	1,005	يتم متابعة وتقييم سياسة المساءلة التي تتبعها الإدارة من أجل تحسين الأداء المالي
39	1	5	3,26	1,044	يساهم نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة
39	1	5	4,00	1,298	يشكل الالتزام الصارم بإجراءات الرقابة الداخلية أداة أساسية لتحسين إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسة.
39	1	5	2,87	1,361	تعتمد قدرة المؤسسة على تحسين ربحيتها على مدى التزامها بتطبيق إجراءات رقابية داخلية فعالة.

747,	3,38	5	2	39	الرقابة الداخلية تعزز الشفافية المالية، إلا أن بعض العمليات لا تخضع للمتابعة الدقيقة.
1,178	4,08	5	2	39	تتأخر المؤسسة أحيانا في تشديد الإجراءات الرقابية عند تدهور الأداء المالي
951,	2,87	5	2	39	يدفع تحسن الأداء المالي المؤسسة إلى الاستثمار في تطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيز آلياته.
77958,	3,5590	4,50	1,70	39	أثر_ الرقابة_ الداخلية
				39	(Valid N (listwise

^aANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	7,221	1	7,221	48,418	^b 000,
	Residual	5,519	37	149,		
	Total	12,740	38			

blea. Dependent Variable: الأداء_المالي

(b. Predictors: (Constant), الرقابة_الداخلية

^a**Coefficients**

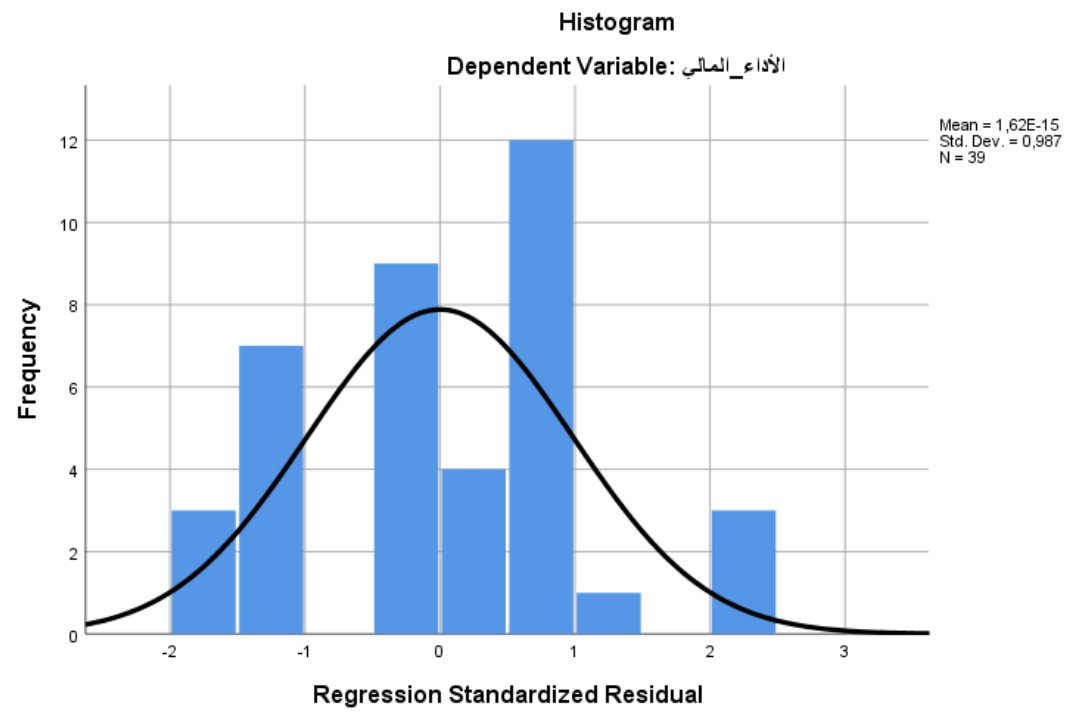
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	.Sig.
Model		B	Std. Error	Beta		
1	Constant)	1,302	308,		4,231	000,
	(الرقابة_الداخلية	686,	099,	753,	6,958	000,

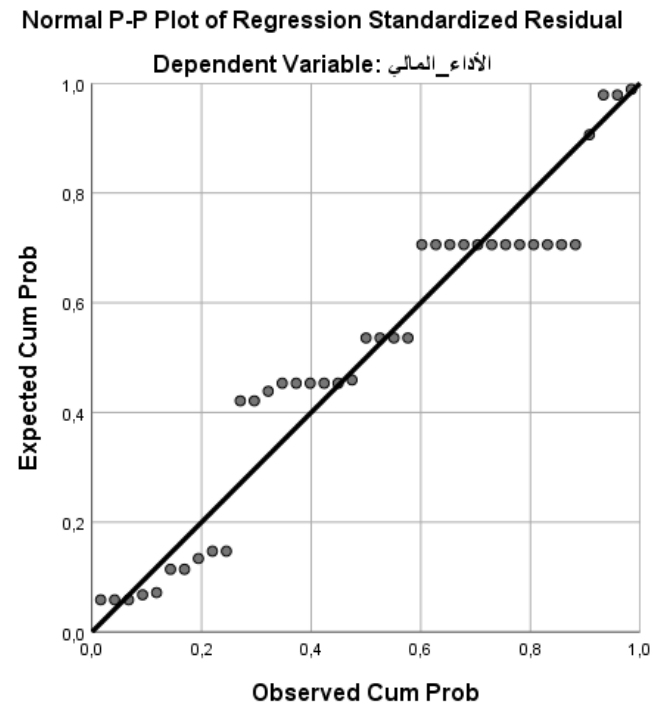
a. Dependent Variable: الأداء_المالي

^aResiduals Statistics

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	2,6052	4,0454	3,4000	43593,	39
Residual	60518,-	88334,	00000,	38108,	39
Std. Predicted Value	1,823-	1,480	000,	1,000	39
Std. Residual	1,567-	2,287	000,	987,	39

a. Dependent Variable: الأداء_المالي





مسار تكويني

		Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أكاديمي	28	71,8	71,8	71,8
	مهني	11	28,2	28,2	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

مجال العمل داخل المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid المحاسبة_و_المالية	8	20,5	20,5	20,5
الموارد_البشرية	14	35,9	35,9	56,4
الادارة_العامة	17	43,6	43,6	100,0
Total	39	100,0	100,0	

المستوى الوظيفي

Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid تنفيذي	3	7,7	7,7	7,7
إدارة_وسطى	8	20,5	20,5	28,2
إشرافي	27	69,2	69,2	97,4
ادارة_عليا	1	2,6	2,6	100,0
Total	39	100,0	100,0	

منصب الشخص

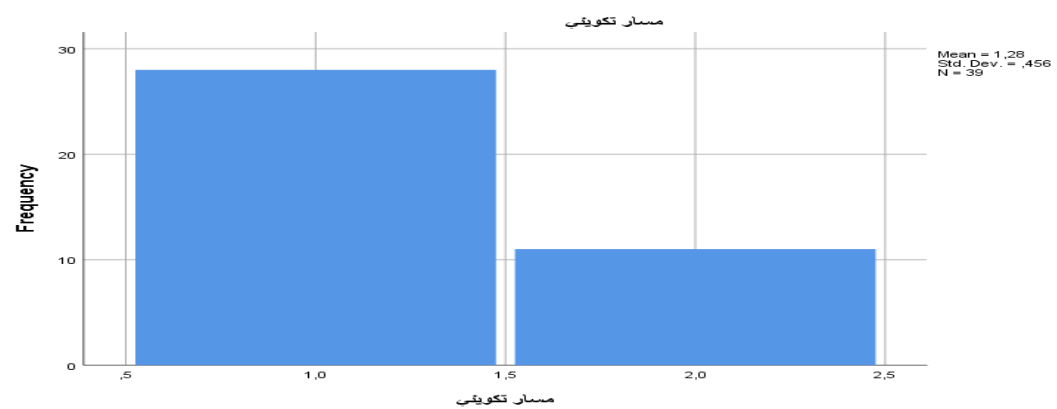
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid إطار	5	12,8	12,8	12,8

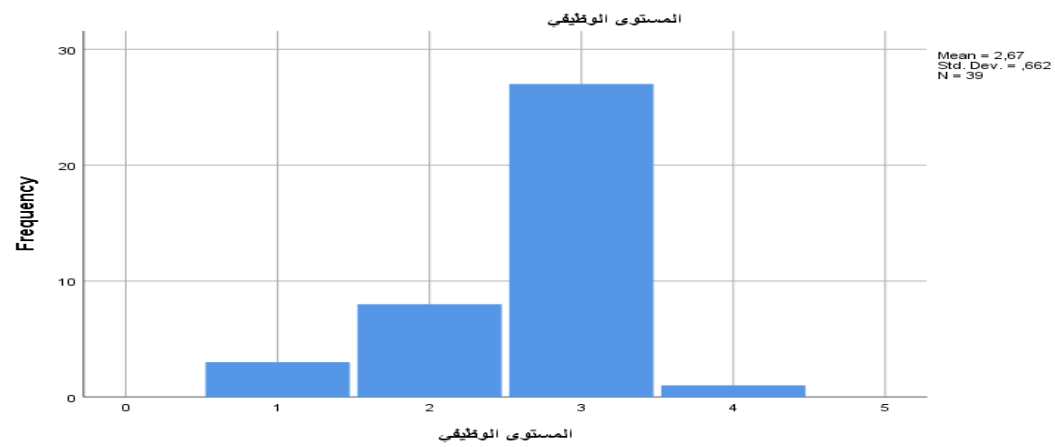
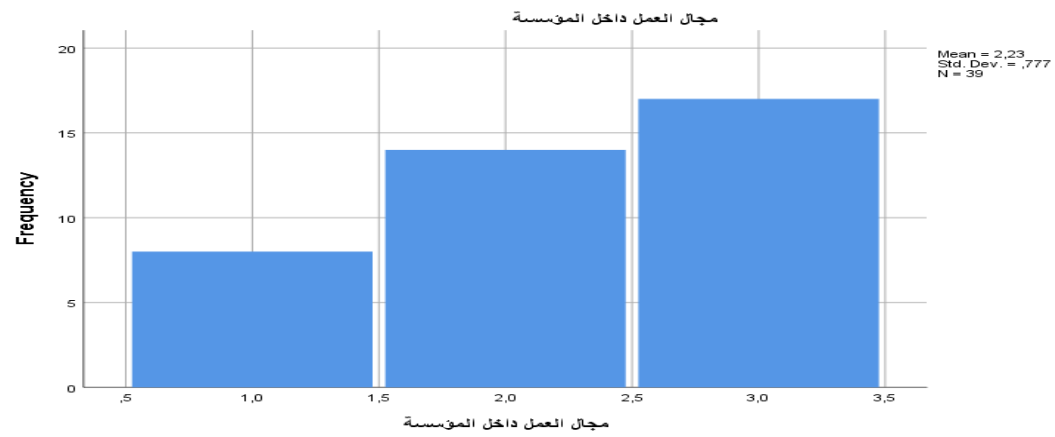
إطار_سامي	7	17,9	17,9	30,8
عون_تنفيذي	25	64,1	64,1	94,9
عون_تحكم	2	5,1	5,1	100,0
Total	39	100,0	100,0	

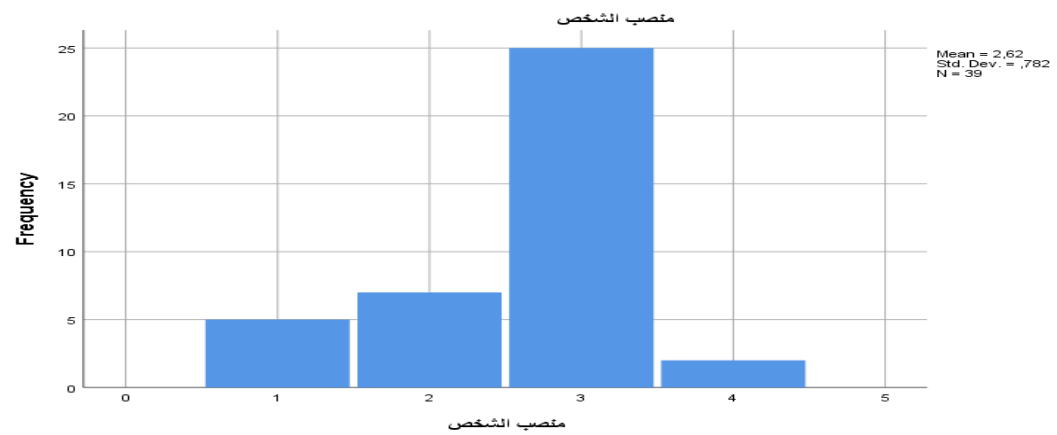
الخبرة المهنية

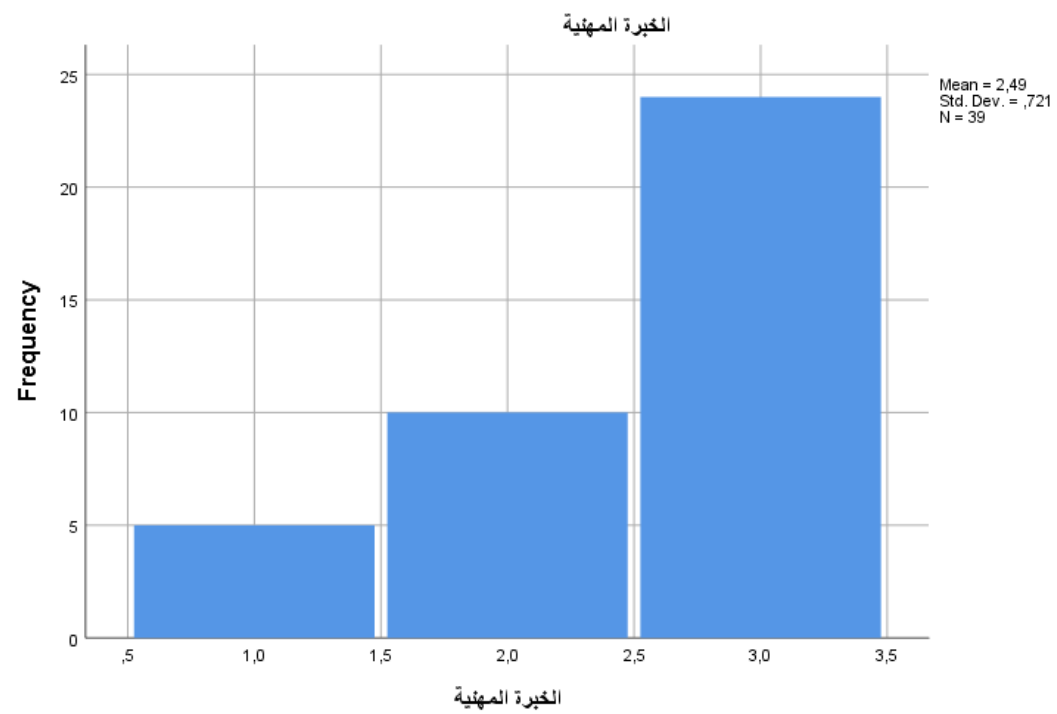
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل_من_5_سنوات	5	12,8	12,8	12,8
من_5_إلى_15_سنوات	10	25,6	25,6	38,5
ت				

أكثر من 15 سنوات	24	61,5	61,5	100,0
Total	39	100,0	100,0	









Correlations

		الأداء المالي	الرقابة الداخلية
الرقابة الداخلية	Pearson Correlation	.753,**	1
	(tailed-Sig. (2	.000,	
	N	39	39
الأداء المالي	Pearson Correlation	1	.753,**
	(tailed-Sig. (2		.000,
	N	39	39

